مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٢٩**

الثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بريان	(سلوفاكيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	إندونيسيا	السيد جني
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو جنمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-23688 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بنغلاديش، تركيا، الجمهورية العربية السورية، السنغال، فترويلا، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في نظر البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس: وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2007/83، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الثلاثاء، الموافق ١٣ شباط/فبراير٢٠٠٧، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم عن فلسطين لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة من سعادة السيد بول باجي، ممثل السنغال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة السيد بول باجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد باجي لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): عندما اجتمعت المجموعة الرباعية في واشنطن مؤخراً، أكدت على الحاجة الملحة لوضع حد للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي الأسبوع الماضي، اتُخذت خطوة هامة للغاية إلى الأمام فيما يتعلق بقضية الاستقرار والوحدة بين الفلسطينيين بالاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو اتفاق تم التوصل إليه في مكة. وفي الأسبوع القادم، من المقرر أن يعقد الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت اجتماعاً ثلاثياً مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس، وذلك لإجراء أول مناقشات إسرائيلية – فلسطينية بشأن الآفاق السياسية لعملية السلام منذ ست سنوات. وستجتمع المجموعة الرباعية مرة أخرى في برلين في ٢١ شباط/فبراير.

وإذا ما تجدد نشاط المجموعة الرباعية، وتوثقت مشاركة العالم العربي، وتشكلت حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وبدأ الحوار السياسي بين الأطراف، فإن توافق هذه العوامل ينطوي على إمكانية المساعدة في استعادة الهدوء وإعادة تنشيط الجهود من أجل تحقيق الحل المبني على قيام دولتين. ولكن لا بد من التغلب على كثير من الأخطار والتحديات العاجلة والطويلة الأجل التي تواجه الاستقرار والسلام، كما دلت على ذلك أعمال العنف والتوتر خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وأنتقل أولا إلى التوصل لاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية برعاية جلالة الملك عبد الله، ملك المملكة العربية السعودية، الذي تلقى جهوده وجهود عدة زعماء عرب آخرين لدعم الوحدة الفلسطينية تقديرا واسع النطاق، بما في ذلك من الأمين العام.

و لم تبدأ بعد عملية تشكيل الحكومة فلسطينية الجديدة ذاتها. وقد اتُفق في مكة على أسماء بعض الوزراء لشغل مناصب وزارية، من بينها وزارتا الخارجية والمالية الهامتان، اللتان سيشغلهما مستقلان معروفان للمجتمع الدولي، ولكن المناصب الأخرى، بما فيها منصب وزير الداخلية الهام، لم يستقر الرأي بشأنها بعد. ويشمل الاتفاق نص خطاب التكليف الذي سيوجهه الرئيس عباس إلى إسماعيل هنية، الذي سيباشر عملية تأليف الحكومة. ويدعوه الخطاب إلى ''احترام الاتفاقات الموقعة من منظمة التحرير الفلسطينية''.

وكما يدرك المجلس، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فقد ذكر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في إطار تبادل للرسائل متفق عليه، أن ''منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن . وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتنبذ منظمة التحرير الفلسطينية استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف''.

ويدعو خطاب التكليف رئيس الوزراء الجديد أيضا إلى ''احترام قرارات الشرعية الدولية''. ولا تقتصر هذه القرارات على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بل تشمل أيضا القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي

أقر فيه المجلس خارطة الطريق. كذلك يشمل خطاب التكليف التزاما من الحكومة بالعمل على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ''التي صدقت عليها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومواد القانون الأساسي ووثيقة المصالحة الوطنية وقرارات مؤتمرات القمة العربية''. وكما يدرك المجلس، فقد قبل المجلس الوطني الفلسطيني في قرار له في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأعرب عن رفضه الإرهاب بجميع أشكاله. ويدرك المجلس أيضا أن من بين قرارات مؤتمرات القمة العربية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وأذكر هذه المراجع لأنها تبين لنا إمكانيات الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة. وأستخدم كلمة ''إمكانيات'' عن قصد لأن للاتفاق جوانب أخرى تحتاج أيضا إلى الدراسة، ولكن لا يزال يتعين تنفيذ الالتزام، ولم تجر مناقشة كاملة له فيما بين الشركاء في المجموعة الرباعية. وقد أشار الأعضاء الأساسيون في المجموعة في بيان صادر في ٩ شباط/فبراير، إلى أملهم في أن يسود الهدوء المطلوب نتيجة للاتفاق. وأضافوا أنهم ينتظرون تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة ويؤكدون مجددا دعمهم للحكومة التي تلتزم بنبذ العنف والاحتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق.

وستجتمع المجموعة الرباعية في برلين يوم ٢١ شباط/فبراير لتنظر بشكل كامل فيما يطرأ من تطورات. وسيأتي اجتماع برلين قبل يومين فقط من الاجتماع الثلاثي الذي تعقده وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس يوم ١٩ شباط/فبراير في القدس، وهو مبادرة ناقشتها المجموعة الرباعية ورحبت بها حين اجتمعت في واشنطن العاصمة في ٢ شباط/فبراير. وما زالت المشاورات المكثفة دائرة بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وفي المنطقة قبل انعقاد هذا الاجتماع، ويلتقي مبعوثو المجموعة الرباعية في القدس صباح يوم الجمعة المقبل. ويتمثل الهدف من الاجتماع الثلاثي، كما أشارت وزيرة الخارجية رايس في الأقصر، في ''إجراء مناقشات بشأن المسائل العريضة التي تلوح على الأفق حتى يتسنى لنا العمل على خارطة الطريق ومحاولة التعجيل بخارطة الطريق والتحرك قدما صوب إنشاء دولة فلسطينية''. وذلك من شأنه أن يساعد على تحديد الغاية من خارطة الطريق بمزيد من الوضوح، وهي اتفاق على الوضع الدائم يحل جميع المسائل المعلقة، بما فيها بالطبع الحدود واللاجئون والقدس والمستوطنات والأمن.

وقد عقد الشركاء في المجموعة الرباعية العزم على أن يتابعوا بنشاط ذلك الاجتماع وأي اجتماعات ثلاثية تالية، فضلا عن الجهود المستمرة الجاري بذلها على الصعيد الثنائي بين إسرائيل والفلسطينيين. كما يعتزمون مواصلة العمل عن كثب مع بعضهم البعض ومع الشركاء الإقليميين في محاولة لدفع الطرفين نحو الدخول في مفاوضات مجدية.

ورغم أن لدينا من الأسباب التي تبعث على مزيد من التفاؤل اليوم عما أبديناه في الإحاطات الإعلامية السابقة، لا ينبغي أن يقلل أحد من ضخامة المهام التي ستواجه أي حكومة فلسطينية جديدة أو من الصعوبات الكثيرة التي تعترض طريق المناقشات المثمرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويتمثل أول هذه التحديات في كبح جماع العنف بأنواعه العديدة. لقد قُتل هذا العام وحده ١٣٧ فلسطينيا، من بينهم ١٣ طفلا، على أيدي مواطنيهم الفلسطينيين في اشتباكات داخلية، بينما أصيب ٤٤٥ شخصا. ويقارن هذا بعدد يبلغ ١٤٦ قتيلا في عام ٢٠٠٦ و ١١ قتيلا في ٢٠٠٥. وقبل أن تتوسط مصر لوقف إطلاق النار قبل اجتماعات مكة، تخطى العنف بين الفصائل في غزة الخطوط الحمراء السابقة بشن الاعتداءات على مجمع وموكب

للرئاسة، وعلى الجامعة الإسلامية، وعلى معسكرات تدريب القوات المتنافسة. واستخدمت القنابل الصاروخية والرشاشات الثقيلة وغيرها من الأسلحة الثقيلة من كلا الجانبين. واضطرت المدارس والمحال والأعمال التجارية إلى إغلاق أبوابها، وتعطلت عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. وقد اقتضى العنف ثمنا رهيبا من أرواح المدنيين ومستويات المعيشة والنسيج الاجتماعي والرفاه النفسي.

ولا يقل عن ذلك أهمية تهدئة العنف الإسرائيلي الفلسطيني، الذي كان مثارا لقلق عميق في الأسابيع القليلة الماضية. ففي إيلات، قتل انتحاري فلسطيني ثلاثة إسرائيليين في عملية بشعة تعرضت للإدانة في أرجاء العالم. وأُطلق ما لا يقل عن ٣٦ صاروخا من غزة منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير. وتبدي إسرائيل ضبطا للنفس جديرا بالإشادة في وجه تلك الهجمات غير المبررة القادمة من غزة. غير أن عدد حملات التفتيش والاعتقال التي شنتها قوة الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية قفز بنسبة ٥٨ في المائة منذ بداية عام ٢٠٠٧، بينما ارتفع عدد الصدامات المسلحة وغير المسلحة بين الفلسطينيين وقوة الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة ٨٨ في المائة. ويجب على قوة الدفاع الإسرائيلية لدى قيامها بعمليات شاملة لأعمال تفتيش واعتقال، أن تتقيد بدقة بجميع التزاماتها القانونية الدولية، بما فيها التزامات حقوق الإنسان. وهذا العام قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية ١٩ فلسطينيا، بينهم خمسة أطفال، وجرحت ٧٢ آخرين.

ونشعر بقلق شديد أيضا من استمرار التوترات إزاء أعمال البناء الإسرائيلية لبناء ممر مشاة جديد وتعمير جسر مهدم مفض إلى باب المغاربة بمجمع الحرم الشريف في القدس القديمة، وإزاء أعمال الحفر الآثارية المرافقة لذلك. وإسرائيل تقول إنها تقوم بهذه الأعمال لأسباب السلامة وتيسير الوصول بصورة خالصة، ولكن رد الفعل من العديد من الأوساط في العالمين العربي والإسلامي جاء قويا. وبيّن وزير الدفاع الإسرائيلي أيضا أن مواصلة الأعمال تفرض مخاطر أمنية. وتلك التنبؤات يبدو أنها تحققت في أواخر الأسبوع الماضي، عندما وقعت مصادمات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الموقع وفي أماكن أخرى من القدس. ولئن كان مجلس الوزراء قد أقر، يوم الأحد، مواصلة الأعمال، فإن رئيس بلدية القدس أعلن عن تأجيل أعمال البناء ولكن ليس أعمال الحفر، بانتظار خطة تقسيم إداري جديدة توضع بعد مشاورات علنية عامة.

ومجموعة ثانية من التحديات، كانت المجموعة الرباعية قد أشارت إليها أيضا في ٢ شباط/فبراير، تتعلق بحفظ وبناء قدرة مؤسسات الحكم الفلسطينية، وكذلك بتنمية الاقتصاد الفلسطيني. إن الاقتصاد لا يمكن تنميته من دون خطوات رئيسية من الطرفين كليهما لتنفيذ كل جوانب اتفاق التنقل والعبور. ولئن كانت قد حدثت بعض التحسينات هذا العام، فإن تنفيذ الاتفاق ما زال متفاوتا. فبين ١ كانون الثاني/يناير و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بلغت الصادرات عبر معبر كارني، وهو نقطة العبور الرئيسية للبضائع من وإلى غزة، ما يقرب من ٦٤ شاحنة نقل في اليوم، وهذه زيادة بأربعة أضعاف على عدد حمولات التصدير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ولكنها لا تبلغ سوى ١١ في المائة من الرقم المستهدف المحدد في الاتفاق.

والجوانب الأخرى من الاتفاق تظل معطلة تماما. وآثار الفشل في بلوغ الأرقام المستهدفة المحددة في الاتفاق أصبحت ملموسة: إغلاق المصانع؛ توقف الفلاحين عن الاستثمار في المحاصيل التصديرية؛ وتقلص أسواق العمل. واليوم يعتمد ٨٠ في المائة من سكان غزة، على الأقل إلى حد ما، على المعونة الغذائية. ومن ناحية أخرى، بلغت الإغلاقات في الضفة الغربية ٥٢٩، بزيادة ٢٥ في المائة عن العام الماضي، رغم الالتزامات المعلنة أثناء الاجتماع بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في كانون الأول/

ديسمبر. ومن دون مزيد من التنقل والعبور فإن التجارة ستستمر في الانخفاض والاعتماد على المعونة سيستمر في الارتفاع.

المؤسسات الفلسطينية - بما فيها المدارس والمستشفيات والوزارات - تضررت ضررا كبيرا أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية. والإضراب الذي امتد فترة طويلة احتجاجا على عدم دفع الرواتب ترك آثارا سلبية شديدة. فنظام الإدارة المالية للسلطة الفلسطينية تدهور، وهذا بدوره تسبب في ضعف شفافية الإبلاغ عن العمليات المالية. والقطاع الأمني يظل متضخما، ومنقسما إلى فصائل، ومتفاوت التدريب وخاضعا لقيادة مقسمة. إن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية شديدة. وأي حكومة جديدة ستواجه عجزا في الميزانية يبلغ ٣٠ في المائة تقريبا من الدخل المحلي الإجمالي، إلا إذا عولج الوضع المالي الحالي الذي لا يمكن أن يدوم - مما يتطلب تخفيض فاتورة الأجور، وتحسين جمع الضرائب وتحصيل فواتير الماء والكهرباء، وترشيد التحويلات المجتمعية. ويجب على إسرائيل أيضا أن تقوم بانتظام بتسليم العوائد الضريبية التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي الوقت الحاضر فإن السلطة الفلسطينية تعتمد في النفقات العامة بصورة رئيسية على التمويل الخارجي، والإيرادات الإجمالية من ذلك تبلغ أقل من ثلثي التكاليف المتكررة.

في السنة الماضية أدى برنامج حكومة السلطة الفلسطينية الحالية إلى تعطيل قدرة المانحين على المساعدة في معالجة تلك المسائل. والمحاولات التي بذلت تمت في معظمها عن طريق آليات موازية، مما أدى إلى التقويض التدريجي للمؤسسات التي أقيمت بقصد أن تكون أساس دولة فلسطينية مستقبلية. والمطلوب لتيسير إنعاش تلك المؤسسات استئناف الدعم المباشر ونهوج أكثر شمولية سواء للتنمية أو للإصلاح المؤسسي. ويحدونا الأمل أن ينجح البرنامج الجديد لحكومة السلطة الفلسطينية في تيسير العودة إلى ذلك التوجه.

وتتعلق مجموعة ثالثة من التحديات باستمرار بالافتقار إلى أي إجراءات إسرائيلية إيجابية لإزالة مواقع الاستيطان المتقدمة، وباستمرار الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار الحاجز على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية رغم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وفتوى محكمة العدل الدولية. ومما يتسم بالحيوية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون المساس بقضايا الوضع النهائي عن طريق خلق حقائق جديدة على الأرض.

في لبنان قتل اليوم على الأقل ثلاثة أشخاص، وجرح آخرون كثيرون، في تفجير حافلتي ركاب قرب بلدة بكفايه، التي تقطنها أغلبية مسيحية، إلى الشمال الشرقي من بيروت. لقد وقعت تلك التفجيرات في وقت من التوتر السياسي الحاد في لبنان. والمأزق السياسي الداخلي ما زال قائما، ولم يطرأ أي تغير على مواقف الأطراف. ولقد واصلت جامعة الدول العربية جهود الوساطة. كما أن السيد غير بيدرسن، ممثل الأمم المتحدة الذي عين مؤخرا بمنصب المنسق الخاص لشؤون لبنان، واصل عمله عن كثب مع كل الأطراف لتشجيعها على الحوار والتوصل إلى توافق الآراء حول شتى المسائل الخلافية.

أما الهدوء النسبي الذي كان سائدا في الجنوب اللبناني منذ وقف الأعمال القتالية في آب/أغسطس الماضي فقد تعكر صفوه مؤقتا يوم ٧ شباط/فبراير. وقد وافى السيد غينو المجلس بإحاطة إعلامية في ذلك اليوم حول حادثة تمكنت، لحسن الحظ، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) من أن تجري بعد ذلك، تحقيقات أشمل فيها. ذلك أن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت قد أبلغت قوة اليونيفيل بأنها تعتزم أن تعبر السياج التقني الإسرائيلي لإزالة عدد من الألغام ادعت أنها كانت شمال السياج ولكن داخل الأراضي الإسرائيلية. ومع تقدير قوة اليونيفيل لشواغل إسرائيل الأمنية، فإنها حثت قوة الدفاع الإسرائيلية على أن تعلق

إجراءاتها وأن تحسم المسألة بعرض شواغلها عبر قنوات الاتصال الخاصة باليونيفيل ومن خلال اجتماع ثلاثي عاجل، بغية تجنب تصعيد التوتر على امتداد الخط الأزرق. وقد بقينا أنا وقائد قوة اليونيفيل والسيد بيدرسن على اتصال وثيق مع الطرفين لحثهما على التحلي بضبط النفس وحل هذه المسألة بالوسائل السلمية.

ورغم مناشدات قوة اليونيفيل شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية في العملية في وقت متأخر من تلك الليلة. وقد بدأ الجيش اللبناني بإطلاق نيران أسلحة صغيرة بعد أن كانت قوات الدفاع الإسرائيلية قد عبرت السياج التقني ولكنها كانت ما زالت في الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وزادت القوات المسلحة اللبنانية من كثافة نيرانها، مستخدمة البنادق والرشاشات باتجاه الجرافة التي كانت تستعملها قوات الدفاع الإسرائيلية، والتي كانت في ذلك الوقت قد عبرت السياج. وقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بما لا يقل عن قذيفة واحدة. ولم يبلَّغ عن أي إصابات. وفيما بعد، واصلت الجرافة/الحفارة التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية أعمال تطهير الأرض لإزالة الألغام، منتهكة الخط الأزرق أثناء ذلك. لقد وقعت الحادثة في المكان ذاته الذي كانت قوات الدفاع الإسرائيلية قد أطلقت النار على أربع عبوات ناسفة ودمرتها على الجانب اللبناني من الخط الأزرق قبل يومين من ذلك.

ويشكل إطلاق النار من جانب القوات المسلحة اللبنانية انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وخرقا لاتفاق وقف أعمال القتال. وكما ذكرت قبل وقت قصير، فإن قوة الدفاع الإسرائيلية أيضا انتهكت القرار بعبورها للخط الأزرق. ومثَّل تبادل إطلاق النار تهديدا لأرواح قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تقوم بأعمال الدوريات في المنطقة.

وتوضح هذه الحوادث التقلب المستمر للحالة في جنوب لبنان والحاجة المماثلة إلى أن تحترم جميع الجوانب احتراما كاملا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأن تواصل التصرف بضبط النفس في جميع الأوقات. وفي هذا الصدد، فإن الأمر الذي يتسم بأهمية بالغة هو التصدي للشواغل من خلال الآلية الثلاثية التي تتولى رئاستها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأثبتت أنها فعالة في إيجاد الحلول حينما تختار الأطراف المشاركة فيها.

وفي ٦ شباط/فبراير، وقعت الأمم المتحدة على اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان. وتم التوقيع على الاتفاق في وقت سابق في بيروت. وتم التوقيع على الاتفاق تمشيا مع الولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى الأمين العام بالشروع، مع حكومة لبنان وبالتوافق مع دستور لبنان، في اتخاذ الخطوات النهائية لإبرام الاتفاق. وما زالت الأمم المتحدة تأمل بأن تتمكن المؤسسات اللبنانية من أداء مهامها والوفاء بمسؤوليتها على الطريق المفضي إلى إنشاء المحكمة.

ومع المبادرات الجارية الآن على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، لدينا فرصة لتعزيز دينامكية تتآزر فيها التطورات الإيجابية. ولا بد أن يكون ذلك هو الهدف الآن.

إن اتفاق مكة يشير إلى رفض الفلسطينيين لأعمال العنف الداخلي بغية تسوية خلافاتهم. وهو يشير إلى التزام متجدد من جانب العالم العربي بدعم الوحدة الفلسطينية والاعتدال. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الاتفاق إلى إنشاء حكومة يمكن أن يدعمها المانحون لأسباب ثلاثة هي: أولا، لأنه ما لم تعمل قوات الأمن بشكل متماسك، بدلا من أن تتواجه في الشوارع، لا يمكن لأعمال العنف البشعة في الأرض الفلسطينية المحتلة أن تعالج بصورة جدية وأن يصبح إصلاح قطاع الأمن إصلاحا دائما. وذلك أمر هام بالنسبة

لإسرائيل مثلما هو مهم للفلسطينيين. ثانيا، يمكن للمزيد من التأخير في مساعدة المؤسسات الفلسطينية وإنعاش الحياة الاقتصادية أن يحدث نتائج مدمرة وطويلة الأجل. ثالثا، مع أن المفاوضات مع إسرائيل تبقى في نطاق اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وفي يدي الرئيس عباس، فإن مؤسسات السلطة الفلسطينية أيضا تتحمل مسؤوليات عن ضمان الوفاء بالالتزامات الفلسطينية في إطار الاتفاقات القائمة.

وبالتالي فإننا نراقب التطورات بعناية لنشهد كيفية تنفيذ اتفاق مكة في الفترة المقبلة وماهية الإجراءات التي يتخذها الطرفان للمحافظة على الدينامكية الجديدة. والإجراء الذي تتخذه إسرائيل لمعاجلة المسألة القديمة المتعلقة بالسجناء ويتخذه الجانب الفلسطيني لضمان الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أخذ رهينة في غزة ستشكل أمرا حاسما لإحراز تقدم دائم.

كما أننا نتطلع إلى الاجتماع الثلاثي الذي يعقد في الأسبوع المقبل. وينبغي ألا تعلق توقعات مفرطة على ذلك الاجتماع الواحد، ولكننا نأمل أن يشكل الاجتماع بداية لحوار حقيقي يفضي إلى المفاوضات التي يمكن أن تحدد الهدف النهائي بالنسبة لإسرائيل والشعب الفلسطيني، وتوضح الطريق نحو تحقيق هذا الهدف. ومن المؤكد أن جميع الشركاء في المجموعة الرباعية مصممون على العمل معا لدعم ذلك المسعى.

إن هدفنا واضح وهو: إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ولا بد من عدم التخلي عن الهدف الشامل المتمثل في تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل وجميع الجيران العرب. وعلينا أن نتصرف بالمزيج المناسب من الحزم والمرونة مع جميع الأطراف لضمان مضيِّها قدما بشكل حاسم على هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها خطيا وأن تدلي بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة.

السيد النصر (قطر): أود في بداية بياني أن أتوجه بالشكر إليكم على عقد هذه الجلسة الهامة والملائمة من حيث التوقيت لمناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط، التي لا تزال قضية ذات أولوية بالنسبة للمجلس. وأشكر السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على حضوره لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بالنيابة عن الأمين العام. وأود أن أعلن تأييدي لبيان المجموعة العربية الذي سيدلى به لاحقا.

شهدت الأراضي الفلسطينية مؤخرا تصعيدا من نوع آخر قامت به السلطات الإسرائيلية، حيث أخذت تلك الإجراءات منحى آخر أكثر خطورة على السلام والأمن في المنطقة، عندما طالعتنا السلطات الإسرائيلية هذه المرة بانتهاك حرمة الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية، بالسماح بأعمال حفر وهدم للطريق التاريخي المؤدي إلى باب المغاربة – أحد الأبواب الرئيسية الملاصقة للجدار الغربي للحرم.

إن تلك الحفريات، بغض النظر عن المبررات الواهية التي تسوقها الحكومة الإسرائيلية، هي جزء من نمط من الإجراءات التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير المركز القانوني لمدينة القدس المحتلة، ولبنيتها الديمغرافية، ولمعالمها الدينية التاريخية. وإن تلك التدابير

والإجراءات غير قانونية وباطلة، كما أكد مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا على ذلك – وهو ما يبدو جليا في القرار ٤٦٥ (١٩٨٠). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساس بالمقدسات الإسلامية يمثل تصعيدا خطيرا لا تحمد عواقبه على مستوى المنطقة والعالم الإسلامي أجمع. وأود أن أتساءل هنا، هل تتماشى هذه السياسات الاستفزازية مع السعي إلى السلام؟ وهل تعد المحاولات الأحادية لفرض أمر واقع مساهمة إيجابية في المفاوضات إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السلام؟

لقد أكدنا في السابق على أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وإنهاء الأزمة الحالية. ومن المشجع أن نرى اليوم ثمارا طيبة للحوار الذي جرى بين حركتي فتح وحماس في مكة المكرمة الأسبوع الماضي نتيجة للجهود الطيبة التي بذلتها المملكة العربية السعودية. وهو الأمر الذي نجم عنه تكليف إسماعيل هنية رئيس الوزراء الحالي برئاسة حكومة وحدة وطنية.

إن هذه الخطوة لن تسهم في حقن الدم الفلسطيني فحسب، بل تعد أساسية لاستئناف عملية السلام.

وإننا نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أملنا بأن يسهم تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين في تعزيز وحدة الصف والكلمة بين الإخوة الفلسطينيين بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني الشقيق، ويحفظ وحدته الوطنية. ونأمل أن تتم مواصلة الجهود الحثيثة لاستكمال تشكيل الحكومة الجديدة، التي نأمل أن تكون بداية لصفحة جديدة، وأن يتم اغتنام هذه الفرصة بشكل جيد من قبل الفلسطينيين أولا ومن قبل الحكومة الإسرائيلية كذلك.

إن كفالة قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بالمهام الحيوية الحكومية بما فيها ضبط الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من مصلحة الجميع. ولهذا فإننا نحث جميع أصحاب المصلحة على دعم السلطة الفلسطينية وندعو من استجاب للضغوط الإسرائيلية إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني الذي أصبح وضعه الآن من أسوأ الأوضاع في العالم.

ومنذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كان الهدوء هو السمة الغالبة على الوضع في المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل، باستثناء الانتهاكات الجوية المستمرة من سلاح الجو الإسرائيلي للأجواء اللبنانية، بالإضافة إلى الحادث الأخير لتبادل إطلاق النار بين الطرفين بعد أن قامت جرافة إسرائيلية بتجاوز الحدود ليلا بذريعة وجود عبوات ناسفة شمال الشريط الشائك الحدودي.

وفي وضع متفجر كالوضع على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، لا بد للطرفين من الالتزام التزاما حازما بأحكام وقف الأعمال القتالية الساري، لأن مجرد انتهاك بسيط قد يشكل خطوة كبيرة إلى الوراء، وقد يعرض الاستقرار للخطر. لذا، فإننا ندعو مجلس الأمن أن يتعامل بشكل جدي مع التجاوزات والخروقات الجوية الإسرائيلية للأجواء اللبنانية، حيث لم يصدر من مجلس الأمن ما يدين هذه الأعمال، وإنه لشيء مؤسف.

بعد أيام قليلة ستجتمع المجموعة الرباعية في برلين، ونود أن نكرر التأكيد على أملنا بأن المجموعة ستكون حافزا مهما لإعادة تحريك العملية السلمية الراكدة في الشرق الأوسط. فنحن نؤمن بالدور الهام الذي تضطلع به المجموعة، والذي لا نظير له في ذلك الخصوص. ولا بد لمجلس الأمن من إيلاء اهتمام أكبر للحالة لإحياء العملية السلمية، والقيام بدور نشط بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، كما هو هدف المجلس في الصراعات المحتدمة في أي مكان آخر من العالم . وإن الحل الشامل والدائم يجب أن يتحقق في إطار

الشرعية الدولية والأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعيات عملية السلام، وخارطة الطريق.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونحن أيضا نرحب بقرار فتح وحماس تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين. وتكمن أهمية اتفاق مكة في أنه يشكل دليلا واضحا على قدرة الفلسطينيين على تسوية خلافاتهم الداخلية ورغبتهم في ذلك. وأبان القادة الفلسطينيون أيضا عن التزامهم بتحقيق هدفهم المتمثل في إقامة جبهة موحدة وسلمية للاضطلاع بالمهمة الملحة المتمثلة في إنهاء الاحتلال غير القانوني لبلدهم، الذي يظل مفتاح السلام والتنمية في سائر أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، قدمت فتح وحماس تنازلات كبيرة نأمل أن تكون كافية لفك الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني. ولهذا، ينبغي ألا نهدر الفرصة التي يتيحها اتفاق مكة، ويتعين الشروع دون تأخير في إجراء مفاوضات مباشرة بشأن مسائل الوضع النهائي. ونأمل أن يعقب إجراء حوار جديد اتخاذ تدابير لبناء الثقة من قبيل توسيع نطاق العمل بوقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية، وإطلاق سراح السجناء من الجانبين.

ونحث المجتمع الدولي على التخفيف من شدة الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية. ونحث إسرائيل، على نحو خاص، على الإفراج عن كل الإيرادات الضريبية الفلسطينية. فالضرائب التي احتجزتها إسرائيل هي حق للشعب الفلسطيني ولا تشكل مساعدة إنمائية أو أي شكل من أشكال السخاء. وتمس الحاجة إلى هذه الأموال للتخفيف من شدة ما يعانيه الشعب الفلسطيني من مصاعب اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك المؤسسات الفلسطينية المتهالكة.

وأي تسوية دائمة للصراع في الشرق الأوسط يجب أن تنطوي على رؤية الحل المستند إلى إقامة دولتين، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونأمل أن يسهم الاجتماع الثلاثي القادم الذي سيعقد بين إسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة، وسيتلوه اجتماع للمجموعة الرباعية، في إحياء عملية السلام، وتمهيد السبيل، في آخر المطاف، إلى إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وتمتع البلدين بالأمن وبحدود معترف بها دوليا .

وفيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، فإن جنوب أفريقيا تجدد التأكيد على أنه ينبغي لإسرائيل أن تحجم عن اتخاذ أي إجراء بشكل منفرد، من قبيل بناء المستوطنات والجدار الفاصل، من شأنه أن يحدد مسبقا مفاوضات الوضع النهائي. وبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية يتنافى مع القانون الدولي.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء أعمال الحفر التي تقوم بها إسرائيل تحت حرم المسجد الأقصى المبارك وتدمير الطريق التاريخي الرابط بين باب المغاربة والمجمع. فأعمال الحفر تقوض الأسس وتهدد بانهيار المسجد الذي يوجد في منطقة أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من مواقع التراث العالمي.

وقد استرعت بعثة فلسطين انتباه المجلس إلى هذه المسألة في رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ومن جملة أمور، ذكرت الرسالة:

”وبالإضافة إلى ما سبق، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ أعمال الحفريات تحت

الحرم المقدسي الشريف، مما يؤدي إلى تقويض دعائمه وتهديده بالانهيار.

وثمة أيضاً تقارير تدعو إلى القلق مفادها أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تخطط لإنشاء موقع سياحي تحت الحرم المقدسي الشريف، الأمر الذي يثير المزيد من المخاوف بشأن التهديدات الخطيرة التي يواجهها الحرم المقدسي. وفضلاً عن ذلك، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين دون سن ٤٥ عاماً من دخول حرم المسجد الأقصى المبارك، في انتهاك صارخ لحقهم الأساسي في الوصول إلى أماكنهم المقدسة، وفي انتهاك واضح لالتزامات إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان ذلك الحق وحمايته''.

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ردت بعثة إسرائيل كما يلي:

''لقد شرعت سلطة الآثار الإسرائيلية بأعمال حفريات الإنقاذ في ساحة آثار القدس لسبب وحيد وهو نصب أعمدة ساندة لتوفير درب للوصول الدائم. ويجري ذلك توخيا لفائدة وسلامة زوار المنطقة. وسيحل الدرب الجديد محل جسر خشبي مؤقت تم بناؤه بعد انهيار الدرب القديم. وتم إعلان باب المغاربة ''هيكلا خطيرا'' بسبب التآكل والانحلال الناجمين عن الكوارث الطبيعية بمرور الوقت. إن حفريات الإنقاذ عبارة عن حفريات عادية للتنقيب عن الآثار تجري في مواقع الآثار المعلنة المخصصة للبناء والتنمية. وتمنع حفريات الإنقاذ وتقلل حدوث الضرر الذي يمكن أن يصيب الأطلال القديمة نتيجة لأعمال البناء. ولقد جرت حفريات مماثلة في الماضي، وهي أمر شائع في مدن تزخر بثراء آثارها وتاريخها مثل القدس''.

وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ذكّرت البعثة الفلسطينية المجلس في رسالة عممتها على الأعضاء:

''أكد مجلس الأمن مرارا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ودعا إسرائيل إلى التقيد بأحكام الاتفاقية. وأعلن مجلس الأمن في عدة قرارات من قراراته بطلان جميع التدابير والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس، ودعا إسرائيل إلى إلغاء جميع هذه التدابير والكف عن اتخاذ مزيد من الإجراءات لتغيير وضع القدس. وأوضح أن الإجراء السالف الذكر يشكل تدبيرا آخر يرمي إلى تهويد المدينة، وخلق مزيد من الحقائق فيما يتعلق بوضع المدينة المقدسة، مما يؤثر سلبا على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي''. (S/2007/75، الصفحة ١).

ومن دواعي قلق وفد بلدي، الذي أكدته العديد من الرسائل الأخرى التي تلقاها المجلس في الأيام القليلة الماضية من وفود أخرى لدى الأمم المتحدة، أن حرم المسجد الأقصى الذي يمثل أحد المواقع المقدسة في القدس لدى ملايين المسلمين في أرجاء العالم كافة، وأن من المحتمل أن يسفر أي ضرر يصيبه عن عواقب وخيمة. ونحث الحكومة الإسرائيلية على تفادي تدمير هذا الهيكل الأساسي الحيوي.

وما برحت الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على جدول أعمال مجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة. بيد أن أطراف الصراع نفسها والمجتمع الدولي لم تتمكن على نحو مستمر من التصدي بجدية للتحديات التي تواجهها تلك المنطقة. ويجب

أن يتناول الحل الإقليمي محنة ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون بصفتهم لاجئين خارج إسرائيل. إن المجتمع الدولي، وبخاصة إسرائيل، لا يمكن أن يتظاهر بأن الذين يعيشون في ظروف مريعة في مخيمات اللاجئين في لبنان وغيرها لا وجود لهم. وعلاوة على ذلك، فإن السلام في المنطقة مرهون أيضا بإنهاء احتلال مزارع شبعا اللبنانية ومرتفعات الجولان السورية. إن الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط تتطلب من بلدان المنطقة، فضلا عن بقية العالم، تنسيق الاهتمام والعمل.

وكما كتب مؤخرا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ثابو مبيكي: ”لا يمكن تفادي المسالة بعد الآن – ألم يحن الوقت لأن تحتل الأمم المتحدة التي تمثل كل الأمم تمثيلا حقيقيا، مكانتها الصحيحة ولأن تقود عملية عالمية للتصدي لكل التحديات المترابطة التي تواجه شعوب الشرق الأوسط وغرب آسيا؟ ولا يجوز لأي منا أن يستسلم للشلل المدمر بقبول التوقعات بأن الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط محكوم عليها حتما بالفناء في أوار حرب لا نهاية لها، تنذر بها الأحداث الجارية بوصفها كارثة حديثة مروعة وشيكة الوقوع تؤدي إلى إطلاق فوضى عارمة على العالم“.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن ولاية صون السلم والأمن الدوليين. إن تحديات عالمية من قبيل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تهدد العالم بأسره وتتطلب حلولا متعددة الأطراف والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، لها ما يؤهلها لأن تتولى قيادتها والتصدي لها.

السيد كريسشين (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإعراب عن تقدير وفدي لكم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي ينبغي أن تمكننا، مرة أخرى، من التداول بشأن سبل النهوض بالسلام في الشرق الأوسط. ونود أن نشكر السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد أحرز التقدم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بدون حوادث خطيرة حتى المواجهة بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقبل تلك الأحداث المؤسفة، كنا نتوقع أن يستمر توقف القتال وأن يضمن تثبيت استقرار الأمن والحالة العسكرية على امتداد الخط الأزرق. ونشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على استجابتها السريعة للأزمة وعلى إنشاء منطقة عازلة بين الجيشين، اللذين نأمل أن يستمرا في إبداء أقصى درجة من ضبط النفس. ولا حاجة إلى تذكير إسرائيل ولبنان بطريق السلام الطويلة والشائكة وبضرورة تعميق التزامهما بتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم استنادا إلى القبول التام للأحكام ذات الصلة في اتفاق الطائف وقراري ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

وبالنظر إلى الهدوء النسبي الذي نجم عن وقف إطلاق النار المتبادل الذي وافق عليه رئيس الوزراء أيهود أولمرت والرئيس محمود عباس، لا يسعنا أن نتوقع شيئا آخر سوى تكثيف الجهود صوب إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط التي يعتريها الجمود. وفي هذا الصدد لاحظنا الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لاستهلال مفاوضات مجدية تستهدف تسوية الصراع الذي طال أمده بين إسرائيل وفلسطين. ونأمل أن تسفر جهود المجموعة الرباعية، في البداية، عن ترسيخ وقف إطلاق النار ضمن إطار دولي مع تحديد معاييره وقواعده وتوسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية. ويحدونا خالص الأمل بأن ترسم المحادثات المقبلة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس ووزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندليزا رايس الطريق للمضي إلى الأمام وتنشيط عملية السلام. ولذا ينبغي للمجموعة الرباعية أن تنظر مرة

أخرى في خريطة الطريق بهدف تحديد أهدافها ومبادئها ومقصدها النهائي مجددا بهدف كفالة الحل القائم على دولتين للصراع في الشرق الأوسط ضمن إطار مقبول.

ونرحب، بتفاؤل حذر، باتفاق مكة الذي تم التوصل إليه بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل. وينتابنا قلق بالغ بشأن القتال بين الموالين لفتح وحماس، الذي أودى بأرواح عديدة. ونأمل، بالاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أن يكون هناك وقف فوري للعنف الدائر بين فصائل الطرفين، وتثبيت الاستقرار للحالة السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فنظرا إلى الجهود الراهنة نحو السلام في الشرق الأوسط، من الملائم أن تلتزم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بمبادئ المجموعة الرباعية التي تشمل عدم استخدام العنف، والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق.

وقد أسفر تضييق الخناق على المعونة الدولية والمقاطعة المالية التي تفرضها إسرائيل عن حدوث انقطاع شديد في الخدمات الأساسية الفلسطينية، وأثر سلبا على اقتصاد هش أساسا. لذا ندعو مجددا جميع المعنيين إلى الإفراج عن الأموال المحتجزة لنجدة الشعب الفلسطيني. وننضم إلى البلدان ذات التفكير المماثل في إدانة هدم إسرائيل للممر التاريخي الذي يصل باب المغاربة بحرم المسجد الأقصى الشريف، إضافة إلى هدم غرفتين مجاورتين لحائط البراق. كما نعرب عن القلق إزاء أعمال البناء التي شرعت بها إسرائيل في مدينة القدس العتيقة. إن مثل هذه الأعمال الاستفزازية أدت في الماضي إلى توتر لا ضرورة له، وإلى تبادل الاتهامات بين إسرائيل والمعارضين لأعمالها في هذا الشأن. فوقف السلطات الإسرائيلية لأعمال البناء سيمكنها من تقييم العواقب السلبية لأعمالها واتخاذ قرار حازم بوقف جميع الأنشطة في الحرم القدسي.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للقضية الفلسطينية. فرؤية دولة فلسطينية مستقلة، وقابلة للحياة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن، لا يمكن تحقيقها إلا بالتنازلات والمفاوضات بنية حسنة. ومهمة مجلس الأمن المتمثلة في المشاركة بنشاط في حل هذه القضية بالاستناد إلى قراراته، وإلى مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق بعد تنشيطها، لا تحتمل المزيد من التأكيد.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد ألفارو دي سوتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية حول الوضع المتصل بعملية التسوية في الشرق الأوسط. ولا تزال روسيا تعمل بثبات لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة، وهذا هو محور الزيارة الحالية للسيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، إلى عدة دول في الشرق الأوسط.

وفي الأسابيع الأخيرة، وقع عدد من الأحداث البارزة في الشرق الأوسط؛ وهي تقتضي التحليل والتقييم الدقيقين. وأهم تلك الأحداث هي المحادثات التي جرت في المملكة العربية السعودية بين قادة الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، فتح وحماس. وقد أدت هذه المحادثات إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في غضون الأسابيع المقبلة. وإننا نرحب بهذه الخطوة، باعتبارها خطوة هامة وأساسية فعلا نحو توحيد الجماعات الفلسطينية وتجاوز أزمة النفوذ في فلسطين. ونأمل لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقبلية، التي ستشكَّل بالتوافق مع مطالب المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين، وهي مطالب معروفة جيدا، ومع معايير القانون الدولي وأحكام مبادرة

السلام العربية، أن تكون عاملا هاما في إعادة بدء محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

ونعتقد أيضا أن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مكة (المكرمة)؛ بمساعدة ودعم قيادة المملكة، ينبغي أن تترافق مع إزالة حواجز الطرق في الأراضي الفلسطينية، لأنها سبب معاناة وأذى للمدنيين.

وعلى امتداد العالم الإسلامي، كانت هناك ردة فعل أليمة إزاء أعمال الحفر والبناء الإسرائيلية في المنطقة التاريخية من القدس. ويتعين علينا أن ندرك أن أي نشاط غير مسؤول في القدس ينذر بإثارة التوتر في المنطقة. ونرى أن تحديد وضع القدس يندرج بين المسائل التي يجب حلها عبر المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة للوضع النهائي. وفي ذلك السياق، نرى أنه على طرفي الصراع الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية من شأنها أن تزيد من تفاقم الوضع بشأن هذا العنصر البالغ الدقة من عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. وفي رأينا أن أمر رئيس بلدية القدس بوقف العمل في جبل الهيكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتواصل المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين عملها بنشاط. فقد عقدت مؤخرا اجتماعا وزاريا في واشنطن العاصمة، وعلى جدول أعمالها اجتماع آخر في برلين. ونعتقد أنه ستجري في هذا اللقاء الهام مناقشة الحاجة إلى تحديد إطار شامل لتسوية في الشرق الأوسط، فيما يتصل بالبعد الفلسطيني – الإسرائيلي أولا وقبل كل شيء، بدون أن نغفل المسارين السوري واللبناني. ونرى أنه يمكن الوصول إلى هذا النهج الشامل عبر مؤتمر دولي محضَّر بعناية.

وما زالت الاضطرابات مستمرة في لبنان. وإننا ندعو الجماعات السياسية اللبنانية إلى البحث عن تسوية. فليس هناك حتى الآن بديل عن تحقيق اتفاق لبناني عام. وعلى جميع القوى اللبنانية أن تمتنع عن استخدام العنف. ولدينا قلق عميق إزاء تفجيرات اليوم في لبنان، ونأمل أن يظهر اللبنانيون ضبطا للنفس وإرادة سياسية كافيين للحؤول دون تطور الوضع إلى صراع مسلح.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، باعتبارها مسألة ذات أهمية قصوى في نظر المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أشكر أيضا السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية حول التطورات الأخيرة في تلك المنطقة.

وقبل الشروع ببياني، اسمحوا لي أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين سيلقيهما ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل أذربيجان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولا يزال الصراع في الشرق الأوسط أكثر الصراعات توترا في العالم اليوم، كما لا يزال يشكل خطرا واضحا وقائما على السلام والأمن الدوليين. واستعصاء هذا الصراع على الحل مبعث قلق عميق لوفد بلدي. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية به أن تتخذ خطوة غير مسبوقة، بغية وضع نهاية له. ومن المأمول، عاجلا وليس آجلا، أن تأتي لحظة يتم الاتفاق فيها على حل شامل ودائم للصراع، تقبل به جميع الأطراف. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا التزام إندونيسيا الدائم والثابت بدعم العملية الرامية إلى إيجاد حل سلمي يفي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة، وبالإسهام في تلك العملية. لكنه من الصعب، في هذه المرحلة، التفكير في انتصار السلام بحل نبيل دفعة واحدة.

وفي الوقت الحاضر، يتعيَّن علينا أن نقدِّر التطورات الإيجابية، مهما كان نطاقها، التي تبقي عملية السلام متحركة. ومن بين هذه التطورات الإيجابية توقيع إعلان مكة من جانب الرئيس محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل

في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧. إن هذا الحدث يضع حجر الأساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين. ولدينا أمل صادق بالتنفيذ الفوري لهذا الاتفاق، وبدعم المجتمع الدولي له. فنحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع هذا التطور المشجع بطريقة إيجابية.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن الحصول على السلام كاملا بالدبلوماسية وحدها؛ إن ذلك يتطلب أيضا التزام أطراف الصراع بوقف استخدام القوة. لذا، فإن وفد بلدي يشجِّع الإسرائيليين والفلسطينيين على ممارسة ضبط النفس. ودعوتنا إلى هذه الممارسة حيال جميع الأعمال الخارجة عن القانون أو الاستفزازية تشمل أيضا تأكيدات ثابتة من الإسرائيليين، بصفتهم قوة احتلال، بأهم سيحافظون على طبيعة المواقع المقدسة في القدس الشرقية، وعلى الطابع الإسلامي لتلك المواقع، بما فيها المسجد الأقصى المبارك.

وتدين إندونيسيا بشدة أعمال الحفر في حرم المسجد الأقصى المبارك. ونحث إسرائيل على وقف تلك الأعمال فورا، لأنها لا تقتصر على إمكانية الإضرار بالمسجد فحسب، وهذا ما يعارضه المسلمون بقوة، ولكنها ستزيد التوتر أيضا وتعقِّد الجهود لإحياء عملية السلام في المنطقة.

وفيما يتصل بالحالة في لبنان، لدى وفد بلدي مشاعر متضاربة حيال التطورات الأخيرة هناك. فنحن سعداء بالتطبيق المطرد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي تضم حاليا ٠٠٠ ١٢ عنصر، لا تزال تنفِّذ ولايتها بثبات. لكن بؤر التوتر باقية في البلد.

ويؤكد وفد بلدي ضرورة احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وفي هذا الصدد، نشير بكثير من القلق إلى الانتهاكات الجوية الإسرائيلية المتواصلة والاجتياز الأخير للخط الأزرق من جانب القوى العسكرية الإسرائيلية، الذي أدى إلى سلسلة من تبادل إطلاق النار؛ متسببة بإصابات بين القوى الأمنية اللبنانية. وهذه الأعمال انتهاك أيضا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ولدى وفد بلدي قلق على الحالة الأمنية في لبنان. فالانفجارات الأخيرة في حافلتين للركاب، التي أوقعت أكثر من عشر إصابات، على الأقل، بين قتيل وجريح، قرب بلدة بكفيا، جديرة بالاستنكار. كما أن الاشتباكات العنيفة بين الطلبة في جامعة بيروت عززت بواعث القلق في المدينة.

ونعتقد أن تحقيق السلام الدائم في لبنان لا يتوقف على نشر قوة سلام دولية مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فحسب، بل أيضا على وجود الوحدة السياسية والوئام الوطني. والأخطار الداخلية ليست أقل خطرا من الأخطار الخارجية. وهذا يقتضي من جميع الأطراف في لبنان أن تلتزم التزاما راسخا بالمصالحة الوطنية والوفاق الوطني وبإقامة لبنان الموحد والمستقر.

ونحن نشجع بقوة بلدان المنطقة على المساعدة على تخفيف آثار الاضطراب السياسي الجاري في لبنان ومنع انتشاره.

وكنقطة أخيرة، يرى وفد بلدي أن السلم لن يحل في المنطقة إلا عندما تبدي حكومة إسرائيل استعدادها للامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، التي تتوخى قيام دولة فلسطينية مستقلة، تملك مقومات الحياة، وذات سيادة، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

وستكون مأساة للإسرائيليين والفلسطينيين، ولبقية العالم، إذا ما رُفض السلام وسُمح للعنف المستدام أن يسود في المنطقة.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد ألفارو دي سوتو، المنسق

الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المثيرة للاهتمام والثرية بالمعلومات. وأود التذكير بما قاله في رسالته بأن ''الأسباب التي تدعونا لأن نكون أكثر تفاؤلا'' أقوى اليوم مما كانت عليه في الماضي. وهذا يعني أن هناك اليوم فرصة واعدة أكثر من أي وقت مضى. ولذا يتعين علينا أن نبذل جهودا مكثفة لكي لا تضيع هذه الفرصة بشكل كامل أو جزئي.

وتؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل ألمانيا، بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي.

وترحب إيطاليا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة بين الفلسطينيين حول إقامة حكومة وحدة وطنية بوصفه خطوة هامة نحو بدء عملية المصالحة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الخاص للدور الذي أداه الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية. فقد عمل بصبر وحنكة مع قادة عرب آخرين ومع الجامعة العربية، وتمكن من تمهيد السبيل للأطراف الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا يؤكد الدور الهام الذي يمكن لكل بلدان المنطقة وينبغي لها أن تؤديه من أجل استعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وإذ نشاطر الآمال التي أعربت عنها المجموعة الرباعية في بيانيها المؤرخين ٢ و ٩ شباط/فبراير، فإن إيطاليا تعتقد بضرورة التقييم الدقيق لبرنامج الحكومة الجديدة. ونحن نرغب في أن يعكس ذلك البرنامج بصدق المبادئ التي عبرت عنها المجموعة الرباعية، وهو شرط أساسي لعودة العلاقات الطبيعية مع المجتمع الدولي. وننتظر الآن معرفة شروط الاتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونحن على استعداد، وكذلك الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، أن نعمل مع الحكومة الفلسطينية الشرعية التي ستعتمد برنامجا يعكس مبادئ المجموعة الرباعية.

وإيطاليا مع التزامها بنهج خارطة الطريق المتسلسل والقائم على أساس النتائج، ظلت تشدد باستمرار على الحاجة إلى وضع استراتيجيات تعطي الأطراف آفاقا للمفاوضات تؤدي إلى حل نهائي للأزمة، كما أننا نعتقد أنه يجب تسريع العملية. ونرى أن الأطراف بحاجة لأن تعطى شعورا واضحا بمعالم التسوية النهائية، ألا وهو حل الدولتين، الذي يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء، ويوفر ضمانات السلام والأمن لإسرائيل والبلدان المجاورة.

ونحن نؤمن أن من الأساسي أن تمتنع إسرائيل، في هذه الفترة الحساسة، عن القيام بأي عمل قد يساء فهمه من جانب الفلسطينيين، وبخاصة فيما يتعلق بوضع القدس، ومن شأنه أن يهدد النتائج التي تحققت حتى الآن من خلال بذل جهود مضنية.

ومن المهم بالقدر ذاته أن تتوقف كل أشكال الاستفزازات من جانب الفلسطينيين، ولا سيما إطلاق صواريخ القسام، وأن تبذل السلطة الفلسطينية قصارى جهدها لمنع تكرار الأعمال الإرهابية، مثل الهجوم المأساوي الأخير في إيلات، الذي ندينه من جديد بأشد عبارات الإدانة.

وتؤمن إيطاليا أنه حان الوقت لبدء المفاوضات على أساس تدابير متبادلة لبناء الثقة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق التنقل والعبور، وعلى وجه الخصوص في رفح، حيث يجب أن يكون العبور هناك أمرا اعتياديا وليس استثنائيا، وكذلك تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ، والإفراج عن السجناء وتحويل عوائد الجمارك كاملة إلى السلطة الفلسطينية.

وفوق كل شيء، نؤمن بأنه في مناخ الحوار الذي انتظرناه طويلا، والذي سينشأ عن تأليف الحكومة الجديدة،

فإن الهدنة القائمة حاليا في غزة يمكن أن تمتد بسرعة لتشمل الضفة الغربية أيضا.

وأخيرا، ما زالت إيطاليا تؤمن بأنه مع بدء المفاوضات المباشرة ومع وجود آفاق واضحة المعالم للتسوية النهائية، فإنه ينبغي بذل جهود خلاقة لكي تشارك في العملية جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى القادرة على الإسهام بشكل بناء ومسؤول في الحوار.

وتود إيطاليا، كما فعل متكلمون آخرون، أن تعبر عن قلقها العميق إزاء الأنباء القادمة من لبنان. ونحن ندين بأشد عبارات الإدانة الهجوم الذي وقع اليوم في بكفيا، وكذلك أي لجوء لأعمال العنف، كما نعرب عن خالص تعازينا إلى ذوي الضحايا.

كما تشعر إيطاليا بالقلق البالغ إزاء الحادثة التي وقعت مؤخرا بين الجيشين الإسرائيلي واللبناني. ونشيد بالتدخل الفوري والفعال لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي منع تدهور الحالة. ونأمل للآلية الثلاثية، التي عملت بشكل ناجح حتى الآن، أن تستخدم أيضا لمنع وقوع أحداث مشابهة في المستقبل.

وإذ نشعر بالقلق إزاء اكتشاف شاحنة مليئة بالأسلحة، احتجزت فورا على أيدي السلطات اللبنانية، فإننا نقدر الإجراء الفعال الذي اتخذته تلك السلطات لمكافحة تهريب الأسلحة، ونأمل باستمرار تعزيز هذه الإجراءات، امتثالا للقرار ١٧٠١(٢٠٠٦). وتعتبر إيطاليا أن التنفيذ الكامل للقرار أمر أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفا في ١٢ تموز/يوليو وتسوية مسألة مزارع شبعا.

وقد التزم المجتمع الدولي التزاما كاملا بتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في لبنان، سواء من خلال إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة – التي ساهم فيها، على ما أذكر، ١٧ بلدا من الاتحاد الأوروبي – أو من خلال توفير موارد مالية كبيرة بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الملموس تجاه لبنان الذي عبر عنه العالم العربي في باريس.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف اللبنانية لأن تتذكر أن العنف ليس خيارا، وأن تستأنف فورا الحوار من أجل التوصل إلى حل توافقي لمختلف جوانب الأزمة، وهي إنشاء حكومة وفاق وطني، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وإقرار النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري، ووضع قانون انتخابي جديد وإجراء انتخابات سياسية مبكرة.

السيد بيابوروه – إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يعرب عن شكره لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تأتي في حينها، بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما نشكر الممثل الشخصي للأمين العام، السيد ألفارو دي سوتو، على التحليل والمعلومات التي قدمها لأعضاء المجلس.

إن تطورات الحالة في الشرق الأوسط ما زالت تشغل بال وفد بلدي. وفيما يتعلق بفلسطين، فإننا نأسف لاستمرار معاناة سكان الأراضي المحتلة، حيث أنهم يحرمون من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إن الجزاءات المفروضة على السلطة الفلسطينية نتيجة لتعليق المساعدات المالية المباشرة في نيسان/إبريل ٢٠٠٦، بالإضافة إلى احتجاز عوائد الضرائب والجمارك الفلسطينية من جانب إسرائيل، قد زادت من تفاقم الحالة الإنسانية الهشة أصلا. وهذه الحالة الإنسانية الكارثية قد أسهمت بدون شك، إلى حد كبير، في تأجيج حرب الأشقاء فيما بين الفلسطينيين.

وعلى هذه الخلفية، فإن وفد بلدي ما فتئ يناشد مختلف الأطراف في الأزمة الفلسطينية بأن تبدي ضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير أحادية من شأنها زيادة حدة توتر الحالة.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء العنف الذي وقع في أعقاب الحفريات التي قامت بها إسرائيل - بدون مشاورات مسبقة - في جوار المسجد الأقصى، مما أدى إلى الكثير من التوتر في الأراضي الفلسطينية وفي البلدان الإسلامية.

ومع ذلك، يرحب وفد بلدي بالمبادرات الحالية التي تهدف إلى إطلاق عملية السلام من جديد، مثل الزيارة التي قامت بها إلى المنطقة مؤخرا وزيرة خارجية الولايات المتحدة واجتماع المجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط الذي عقد في ٢ شباط/فبراير. ونتطلع أيضا قدما إلى الاجتماع الثلاثي بين السيدة رايس والسيد أولمرت والسيد عباس، المزمع عقده في ١٩ شباط/فبراير، وإلى اجتماع المجموعة الرباعية في ٢١ شباط/فبراير.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ شباط/فبراير في مكة المكرمة بين حماس وفتح، بوساطة المملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بالتزام الطرفين باحترام القانون الدولي والاتفاقات السابقة التي توصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف.

ذلك إنجاز رئيسي وخطوة إيجابية إلى الأمام - ونأمل أن تؤدي، في أقرب وقت ممكن، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع ذلك الجهد، لا سيما برفع الحصار المالي، الذي له أثر قاس على السلطة الفلسطينية.

وينبغي للمجموعة الرباعية أن تراعي كل بصيص أمل كي تحرز تقدما في عملية السلام في إطار رؤيا الدولتين، إسرائيل وفلسطين، التي طالما اعتززنا بها تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لخارطة الطريق، ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والآليات المتفق عليها.

وإذ أتناول لبنان، يشعر وفد بلدي بالقلق بصورة خاصة إزاء العنف هناك الذي يمكن أن يؤدي بالبلد مرة أخرى إلى حرب أهلية. وندين الهجوم بشاحنة ملغومة الذي وقع هذا الصباح شمال بيروت.

إن الحرب في لبنان بين إسرائيل وحزب الله قد كشفت عن وجود أزمة سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية وزادت من حدتها، ومما زاد من تفاقمها التحدي الكبير، تحدي تعمير البلد المخرّب.

وندعو الشعب اللبناني أن يواصل، بطريقة مسؤولة، الحوار الجاري بغية التوصل إلى حلول تقوم على توافق في الآراء لمختلف التحديات التي تواجه لبنان، وأن يستعمل على النحو الأمثل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي كما تجلى في مؤتمر باريس حيث أعلنت جهات متبرعة تبرعاتها للإنعاش الاقتصادي للبلد عن طريق تخفيض الدين والإصلاح الاقتصادي.

ونستنكر الخطوات الأحادية التي أدت إلى الحادثة الخطيرة التي حدثت بين القوات المسلحة اللبنانية والقوات الإسرائيلية على امتداد الخط الأزرق في منطقة يارون في ٧ شباط/فبراير. ونذكّر كل الأطراف بأن عليها واجبا - وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) - باحترام الخط الأزرق وبأن تمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن يحدث مزيدا من تصعيد الحالة وأن يعرض للخطر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الموزوعة في جنوب البلد.

وختاما، يعتقد وفد بلدي أنه لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، يجب على جميع الجهات

الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الإقليمية الفاعلة، أن تشارك. وفي هذا السياق يمكن لسوريا وإيران ودول أخرى أن تساعد في تحقيق استقرار الوضع وضمان وقف دائم للأعمال العدائية بالمشاركة في جهود السلام.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، قبل كل شيء، أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير ألفارو دي سوتو، الممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الوضع في الشرق الأوسط. إن وقف إطلاق النار في غزة الذي تم الاتفاق عليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بالإضافة إلى الاجتماع الذي عقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بين الزعيمين أنعش أملا جديدا في إحلال المفاوضات مكان العنف. ورغم الصعوبات اليومية وهشاشة الوضع، نحن على ثقة بأن توطد هذه الخطوات الأولية وبأن تؤدي إلى مرحلة جديدة، تشجع العمل والقيادة من جانب الذين يحبذون في إسرائيل وفلسطين الحل عن طريق المفاوضات.

وكما أشارت المجموعة الرباعية بعد اجتماعها في ٢ شباط/فبراير، يجب على الأطراف أن تنفذ تنفيذا تاما التدابير التي وافقت عليها، ويجب أن تتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يؤثر على المسائل التي ستحل من خلال المفاوضات في إطار خارطة الطريق والاتفاقات الأخرى ذات الصلة.

ومطلوب من المجتمع الدولي أن يقوم بأنشطة متضافرة ومتسقة، دعما لتلك الجهود. ولهذا السبب نرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية التي يسرت التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين. وفي هذا السياق، ينبغي التذكير بأنه سيتوجب على الحكومة الفلسطينية الجديدة، حتى تكون محاورا فعالا، أن تتصرف وفق المتطلبات الأساسية الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية وأيدها مجلس الأمن.

ومن الضروري بذل جهد شامل لحل مختلف الأزمات والصراعات في المنطقة. وعلى الأطراف المعنية مباشرة أن تتخذ خطوات بناءة لتقليل حدة التوترات. ونثق بأن اجتماع الأطراف الثلاثة المزمع عقده في القدس يوم الاثنين، ١٩ شباط/فبراير، أن يساعد في تعزيز الزخم المجدد للحوار السياسي الذي يجب علينا جميعا تشجيعه وتأييده.

وفضلا عن ذلك، من الضروري أن نتحرك إلى الأمام باعتماد تدابير ترمي إلى إيجاد بيئة مواتية، ليقوم الجانبان بتعزيز تعبئة سياسة حقيقية لتحريك عملية ترمي إلى وضع حد لاحتلال الأراضي وللتحرك صوب إنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بلبنان، يجب أن يبقى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الإطار لمعالجة الأسباب الجذرية التي تمنع البلد من تحقيق الاستقرار وبسط سيادته على أراضيه. ونؤيد ما تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أنشطة للحفاظ على السلام على امتداد الخط الأزرق. ونؤيد أيضا دورها القيادي في اجتماعات الأطراف الثلاثة التي ترمي إلى أي عمل يؤدي إلى المواجهة غير المرغوب فيها. بيد أنه يجب علينا ألا نغض الطرف عن العوامل الخفية القادرة على إثارة التوترات، بما في ذلك انتهاكات الحدود، والصدامات المسلحة المجددة والأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار.

وفي هذا السياق يود وفد بلدي أن يؤيد إدانة الأمين العام للهجوم الإرهابي ضد المدنيين الأبرياء الذي وقع هذا الصباح في لبنان.

لقد أولى مجلس الأمن اهتماما خاصا لعدد من المتطلبات في لبنان ترمي إلى استعادة سيادته واستقلاله،

بما في ذلك التحقيق في الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري، وفي الفترة الأخيرة، المحكمة الدولية التي رخص المجلس بإنشائها لمحاكمة المسؤولين عن ذلك والهجمات الإجرامية الأخرى كجزء من اتفاق سيتم التصديق عليه عملا بالإجراءات الدستورية المحلية في لبنان.

ومرة أخرى، نحث البلدان في المنطقة على تبني موقف حصيف وبناء يهدف إلى تعزيز الحوار والاستقرار في لبنان. إن وضع لبنان الأمني حرج بالنسبة للاستقرار والسلام في المنطقة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا بأن الصراع في الشرق الأوسط لا يمكن حله إلا من خلال المفاوضات السياسية على أساس الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف واعترف بها المجتمع الدولي. ولهذا السبب نعتقد أن المجموعة الرباعية تبقى أكثر الآليات أهمية لتعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية نحو الحوار وبناء تفاهمات راسخة. ونؤكد مجددا أن خارطة الطريق هي نقطة المرجعية التي لا فرار منها والتي يجب على أية مبادرة بإعطاء الزخم لعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين أن تستند إليها.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود، سيدي، في البداية، مثل من تكلموا من قبل، أن أهنئ السيد الفارو دي سوتو على تعيينه مؤخرا منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التفصيلية التي قدمها لنا توا.

ولا بد لنا، ونحن ننظر اليوم في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين، أن نشيد أولا بقيادة المملكة العربية السعودية ومبادراتها، ولا سيما جلالة الملكة عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، مما أدى إلى الاتفاق الذي وقّعه في مكة محمود عباس وخالد مشعل لتشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين. ونأمل أن يفضي تنفيذ الاتفاق إلى تخفيض أعمال العنف وتهيئة الأحوال اللازمة لتأمين مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني. ونأمل أيضا أن يقترن تشكيل الحكومة الجديدة بقرارات سياسية تضع حدا للقيود المالية وغيرها من القيود التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

وكما ذكرنا من قبل، فإن إقامة السلام الدائم بين فلسطين وإسرائيل تقتضي توفر القيادة والالتزام داخل المنطقة وفيما وراءها. ونرحب، في ذلك الصدد، بقرار المجموعة الرباعية بدعم الجهود التي تبذلها الأطراف حاليا، ونحن في انتظار نتائج جهود كوندوليسا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة، التي ستلتقي برئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني هذا الشهر.

ويمثل تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين حدثا هاما، ولكنه يتعين إذا أريد إحراز تقدم مماثل في عملية السلام أن تلتزم كل القوى السياسية الفلسطينية بالحوار، وأن ترفض العنف، وأن تقبل بالاتفاقات السابقة. إلا أننا نشعر بالقلق لأنه على الرغم من أن أعمال التشييد التي تقوم بها الآن الحكومة الإسرائيلية بالقرب من المسجد الأقصى في القدس قد تكون داخلة تماما في إطار القانون فإن هذا لا يعني أنها حصيفة. ونرى، بغض النظر عن التبريرات المقدمة، أنه ينبغي أن يستفيد كل المعنيين من اللحظة الراهنة في تعزيز السلام. ولهذا تحث حكومة إسرائيل على تعليق أعمال التشييد بغية تهيئة مناخ مؤات لإجراء مفاوضات من أجل السلام.

ونحن علاوة على ذلك، نشجب استمرار الهجمات من جانب عوامل فاعلة من غير الدول ضد أهداف مدنية في إسرائيل. ولن يصبح الالتزام السياسي من قبل السلطة الفلسطينية موثوقا إلا إذا كان بوسعه أن يمنع هذه الأعمال، نأسف كذلك للإجراءات الجارية التي تقوم بها الحكومة والقوات المسلحة الإسرائيلية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن

والقانون الدولي، والقانون الإنساني كالدولي بصفة خاصة. ونناشد قادة إسرائيل وفلسطين ألا يضيّعوا هذه الفرصة حتى يتسنى لهم وضع منهاج حقيقي يمكن أن يتحركوا على أساسه نحو السلام الدائم.

ونشير، في ذلك الصدد، إلى كلمات السيد الفارو دي سوتو. فالمبادئ الأساسية لأي اتفاق للسلام معروفة للجميع، وهي: وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان في سلام وأمن؛ وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار الاقتصادي واحترام الحدود التي كانت قائمة عام ١٩٦٧. وترى بنما أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يبدد أي فرصة لممارسة نفوذه لصالح تلك العملية.

وفيما يتعلق بلبنان، تشجب بنما حوادث العنف الأخيرة على امتداد الحدود مع إسرائيل. وتناشد جميع العوامل الفاعلة السياسية والاجتماعية أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار ونحث أيضا المجتمع الدولي على دعم هذا الحوار. وتفهم بنما أنه إذا لم يكن هناك سلام بين إسرائيل وفلسطين، لن يكون هناك سلام في المنطقة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): حدث منذ آخر جلسة لنا عدد من التطورات الهامة.

فلقد عقدت الوزيرة رايس، كما يعلم الأعضاء، مجموعة من الاجتماعات المثمرة مع رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس في أثناء رحلتها إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير. وكرر الجانبان كلاهما تأكيد تأييدهما لخارطة الطريق. واستضافت عاصمتي بعد ذلك اجتماعا للأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية في ٢ شباط/فبراير. وقامت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، إدراكا منها للحاجة الحاسمة الأهمية إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، بإصدار بيان أعاد تأكيد مبادئ المجموعة الرباعية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية القائمة على أساس وجود دولتين.

ثم ناقشت الوزيرة رايس الحالة مع نظرائها في المجموعة الرباعية في ٩ شباط/فبراير. وستعقد الوزيرة ونظراؤها اجتماعا آخر في برلين في ٢١ شباط/فبراير لتقييم الحالة. وقبل ذلك الاجتماع الذي سيعقد في برلين ستسافر الوزيرة رايس إلى القدس، والأراضي الفلسطينية، وعمّان وستعقد اجتماعات ثنائية مع كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، واجتماعا ثلاثيا مع الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولميرت في ١٩ شباط/فبراير وفي عمّان، ستلتقي الوزير رايس مع الملك عبد الله ملك الأردن وأعضاء آخرين في الحكومة الأردنية.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الحوار الثنائي بين رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس. ونتوقع أن تركز المناقشات القادمة، ولا سيما الاجتماع الثلاثي، على تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى حل للنزاع على أساس وجود دولتين، وفقا للترتيب الوارد في خارطة الطريق. وسنواصل، علاوة على ذلك، تقديم المساعدة إلى الأطراف في أعمالها فيما يتصل بالمسائل اليومية، مثل الأمن، والتنقل، وإمكانية الوصول. وتجدر الإشارة، في ذلك الشأن، بجهود الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية لإنهاء العنف بين الفلسطينيين. وما فتئنا نجري تقييما لنتائج الاجتماعات في مكة. وسننظر بدقة في عملية التنفيذ لكفالة الوفاء بالمبادئ الثلاثة التي أعلنتها المجموعة الرباعية.

وفي حين أن تلك التطورات مشجعة، لا تزال الحالة في المنطقة تتسم بالحساسية. ويمكننا أن نلمس ذلك في رد الفعل القوي لتشييد الممر في جبل الهيكل، أو الحرم الشريف. ونحن كعهدنا دائما، نحث جميع الأطراف على توخي الحرص

الشديد عند البت في إمكانية وكيفية القيام بأي نشاط بالقرب من المواقع الدينية الحساسة. وعلى الأطراف جميعها أن تكفل اللياقة والاحترام في الأعمال والأقوال بشأن تلك الأنشطة. وهذه مسألة حساسة تتطلب الاعتدال والفهم الواضح للحقائق. ونرحب، في ذلك الصدد، بما اتخذته الأطراف من خطوات يمكن أن تقلل من التوترات وتكفل الشفافية. ونكرر تأكيد أنه ليس هناك ما يبرر استخدام العنف من جانب القائمين بالاحتجاج.

ولا بد لأي مناقشة لزيادة تعزيز السلام في المنطقة أن تشمل لبنان. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بوجود لبنان ذي سيادة، وديمقراطي، ويسوده الرخاء؛ وما برحت تطالب بالتنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، بما فيها القرارات ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وتؤكد الحادثة التي وقعت في ٧ شباط/فبراير على امتداد الخط الأزرق ضرورة تحلي الأطراف بضبط النفس، والتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفقا لولايتها، وإلى أن تتجنب الإجراءات التي يمكن أن تزيد من تفاقم التوترات، ولا سيما البدء باستعمال القوة.

وعشية الذكرى السنوية لوفاة رفيق الحريري، تهيب الولايات المتحدة بجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس واللجوء للوسائل السلمية والدستورية لمناقشة المسائل السياسية التي تواجهها.

وندين بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم في بيروت، والذي لا يمكن اعتباره إلا محاولة لإسكات وترويع من يناضلون مثل السيد الحريري من أجل تحقيق رؤيتهم المتمثلة في تمتع لبنان بالسيادة والاستقلال والديمقراطية. واسمحوا لي بأن أعرب عن تعازيّ للضحايا ولأسرهم.

ويبقى في المقام الأول من الأهمية لاستقرار لبنان وتطوره السياسي في المستقبل أن يخضع للمساءلة جميع المتورطين في الهجمات الإرهابية في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بمن فيهم المسؤولون عن اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، ومؤخرا، الوزير بيير الجميل. ونؤيد الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة ونتطلع إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي تساعد على ضمان إقامة العدل في وقت قريب.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير عن استمرار شحنات الأسلحة إلى حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى، وندعو جميع الدول إلى الالتزام بحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والأحكام ذات الصلة الخاصة بالأسلحة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويجب أن يوحد مجلس الأمن صفوفه في الإصرار على أن تمتثل سوريا وإيران لالتزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن بأن تحترما السيادة اللبنانية وأن توقفا دعمهما للمليشيات المسلحة.

السيد ليو زيمن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية المفصلة.

قضية الشرق الأوسط مسألة معقدة يواجهها المجتمع الدولي على مدى الأعوام الـ ٥٠ الماضية أو نحو ذلك. ومن ثم فمن الضروري للغاية ومن حسن التوقيت أن يعقد المجلس، في بداية عام جديد، مناقشة مفتوحة أخرى لتبادل الآراء بشكل كامل عن كيفية تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وتنشيطها.

وقد أظهرت الحالة في الشرق الأوسط بعض بوادر مشجعة في الآونة الأخيرة. ففي ٨ شباط/فبراير، وبعد مفاوضات شاقة في ظل المساعي الحميدة لكل من مصر

والمملكة العربية السعودية، أبرم قادة حماس وفتح، وهما الفصيلان الرئيسيان في فلسطين، اتفاقا في مكة أعلنوا فيه عن توصلهم إلى اتفاق على إقامة حكومة وحدة وطنية، وعلى منهاج العمل السياسي للحكومة الجديدة، وعلى إعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية. وترحب الصين بالتطور المذكور وتعرب عن تقديرها للدور النشط الذي قامت به المملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما من البلدان العربية. وبذلك تكون جميع الفصائل في فلسطين قد اتفقت أخيرا على التوقف عن جميع أعمال العنف والاستفزاز، ووقف التقاتل فيما بين الفصائل، والتوصل إلى سلام فيما بينها. وهذا تطور مشجع ويبعث حقا على الاغتباط.

ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن جميع الأشقاء الفلسطينيين، بغضّ النظر عن الفصائل التي ينتمون إليها، من توحيد قواهم حفاظا على المصالح الوطنية الطويلة الأمد وعلى القضية، ومن التنفيذ الفعال للاتفاق الذي تم التوصل إليه من أجل توطيد الوحدة بإيجاد أرضية مشتركة رغم الخلافات القائمة وتشكيل حكومة وحدة بأسرع ما يمكن، تمهيدا لاستئناف مباحثات السلام بين فلسطين وإسرائيل. فذلك هو الطريق الوحيد لإيجاد مستقبل مشرق لقضية الشعب الفلسطيني العادلة.

غير أننا في الوقت ذاته نحيط علما ببعض التوجهات المثيرة للقلق في الحالة بين إسرائيل وفلسطين. فقد أدت أعمال البناء التي تقوم بها هيئة الآثار الإسرائيلية في الآونة الأخيرة في حرم المسجد الأقصى الشريف لبناء ممر جديد يوصل إلى مجمع جبل الهيكل إلى ردود فعل قوية في البلدان العربية. ونعلم جميعا ما حدث عند موقع المسجد الأقصى الشريف منذ ستة أعوام وأدى إلى اندلاع العنف والصراع على نطاق واسع، مما ترتب عليه حدوث انتكاسة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرجو أن تعي جميع الأطراف دروس ذلك الحدث، وتمارس ضبط النفس، وتحترم المواقع المقدسة الدينية لكلا الجانبين وألا تتخذ أي إجراءات متسرعة، تفاديا لتكرار الماضي.

وتشكل الحالة بين لبنان وإسرائيل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. فبعد ستة أشهر من انتهاء الصراع بين هذين البلدين، تفجرت نيران المدافع مرة أخرى على طول الحدود اللبنانية. ونرى أن ذلك تطور يدعو للأسف. وينبغي أن يحرص كلا الجانبين على احترام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي تحقق بشق النفس، وأن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس والهدوء، حتى ينفذا بشكل فعلي التزاماتهما بوقف جميع الأعمال القتالية.

وغدا تحل الذكرى السنوية الثانية لوفاة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. ونرجو أن تتمكن لجنة التحقيق المستقلة الدولية من تحديد مقترفي ذلك الاغتيال وتقديمهم للعدالة بأسرع ما يمكن.

وندين بقوة التفجيرات التي وقعت اليوم في بيروت. كما نرجو أن يوحد الشعب اللبناني صفوفه لكي يجد حلا سلميا لخلافاته الداخلية، مع المحافظة على وحدته الوطنية واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويحقق السلام والتنمية في بلده.

إن الحالة في الشرق الأوسط لم تجلب كوارث لا توصف على المنطقة فحسب، بل أحدثت أثرا على السلام والتنمية في أنحاء العالم بأسره. وترى الصين دائما أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية تشكل الأساس لتسوية مسألة الشرق الأوسط. ولا يزال الطريق الوحيد لحل قضية فلسطين يتمثل في أن تقام عن طريق المفاوضات السياسية دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ويتفق هذا مع المصالح الأساسية لكل من فلسطين وإسرائيل وجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط. ونرجو أن تخرج المجموعة الرباعية قريبا

بمبادرة جديدة لتعزيز تنفيذ خارطة الطريق، تحقيقا للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرع ما يمكن.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا في البداية أن أتوجه أولا بالشكر للسيد ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أقول أيضا إن وفدي يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشير أولا إلى الحالة في لبنان، وهو بلد صديق تتمتع فرنسا بروابط تاريخية خاصة معه. وقد أتاح المؤتمر الدولي الناجح لدعم لبنان الذي انعقد في باريس يوم ٢١ كانون الثاني/يناير فرصة لإظهار أمارات الدعم مباشرة، على هيئة تبرعات معلنة بلغ مجموعها ٧,٥ بلايين دولار، للبنان وشعبه وحكومته الشرعية. ولسوء الطالع، حلت المأساة مرة أخرى بلبنان. والهجومان اللذان وقعا بالقنابل على حافلتين قرب بكفايا، شمالي بيروت، ونجم عنهما عدد من الضحايا، يذكّران بالثمن الذي لا يزال الشعب اللبناني يدفعه وهو يعمل على تأكيد سيادته. وقد أدانت فرنسا أشد إدانة ذلك الهجوم البشع الخسيس، الذي وقع عشية إحياء ذكرى اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، بعد عامين كاملين تقريبا من وقوع ذلك الحادث. ويجب أن يحاسب المسؤولون عن ذلك الهجوم، وعن الهجمات التي وقعت خلال العامين الماضيين، على جرائمهم.

السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب لكم عن شكره على تنظيم مشاورات عقب هذه المناقشة؛ فنحن نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يرد على هذه الجريمة الشنعاء ببيان. فأمام هذه المحاولة الجديدة لزعزعة استقرار لبنان، من الجوهري أكثر من أي وقت مضى أن يهب اللبنانيون معا، حتى يتجنبوا الوقوع في المصايد التي تنصب لهم وأن يعودوا إلى الحوار. وإننا ندعو كل الأطراف إلى العمل في صف واحد للحفاظ على استقرار البلد وكفالة القيام بأعمال المتابعة لمؤتمر باريس والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ١٥٥٩(٢٠٠٤) و١٧٠١(٢٠٠٦).

وفيما يتعلق بالجنوب اللبناني، تذكّر فرنسا بأهمية الاحترام التام للخط الأزرق في كل الظروف وبالحاجة إلى تحقيق تقدم مطرد صوب التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والى حل بعيد الأمد تمشيا مع القرار ١٧٠١(٢٠٠٦).

وانتقالا إلى مسألة إسرائيل وفلسطين، وقع عدد من الأحداث مؤخرا تعطي سببا للأمل. وفرنسا يحدوها أمل خالص بأن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين يمكن أن تعاد إلى مسارها، بعد أشهر من الجمود السياسي والعنف والمعاناة: ونود أولا أن نشيد بالاتفاق فيما بين الفلسطينيين الذي تم التوصل إليه في مكة يوم ٨ شباط/ فبراير برعاية الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية. ويوفر ذلك الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، التي دأبنا بهمة على الدعوة إليها طيلة أشهر عديدة، فرصة للفلسطينيين للتغلب على انقساماتهم.

وفرنسا تعتبر أن ذلك الاتفاق، الذي ينص على الاحترام التام من الحكومة المستقبلية للشرعية الدولية وللاتفاقات التي أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح صوب التطبيق التام للمبادئ التي سارت على هديها عملية السلام منذ مدريد وأوسلو. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على التشكيل السريع لهذه الحكومة بغية فتح الطريق أمام التعاون المتجدد وإعادة فتح المحادثات ليتسنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات الحياة وتكون ديمقراطية وذات سيادة تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

وترحب فرنسا أيضا باستئناف الحوار مؤخرا بين الأطراف بدعم من المجتمع الدولي. فاجتماع القمة الإسرائيلي - الفلسطيني في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، واجتماع القمة الإسرائيلي - المصري في ٤ كانون الثاني/ يناير، وزيارتا السيدة رايس والسيد سولانا إلى المنطقة أطلقت من جديد الزخم السياسي الذي ظل مشلولا زمنا طويلا.

والمجموعة الرباعية، في اجتماعها في واشنطن في ٢ شباط/فبراير، قررت أن تدعم بطريقة فعالة وبعزم إعادة إطلاق عملية السلام. ويحدونا الأمل أن يؤدي اجتماع القمة القادم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، المزمع عقده في ١٩ شباط/فبراير، واجتماع المجموعة الرباعية في برلين في ٢١ شباط/ فبراير، إلى تعجيل الزخم ذاك.

وما زلنا نؤمن بأن عقد مؤتمر دولي جيد الإعداد سيكون مفيدا لدعم عملية السلام وسيعطي الأطراف الضمانات الأمنية وغيرها التي تحتاج إليها.

إننا نعرف كم أن العقبات كثيرة جدا وصعبة وأنها ما زال يتعين التغلب عليها. وإننا نعول على الإرادة السياسية لشتى العناصر الفاعلة، وعلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المقام الأول، لمواجهة تلك التحديات. والأولوية بالطبع تتمثل في قيام الأطراف نفسها، تحت إشراف المجموعة الرباعية، بتنفيذ الالتزامات المقطوعة، لا سيما اتفاقات شرم الشيخ والواجبات المنبثقة عن خارطة الطريق، واتفاق التنقل والعبور، واتفاقات ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر.

وبغية استعادة الثقة، من الضروري وقف العنف. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تعمل بلا كلل على مواجهة الإرهاب. ويجب أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي. ويجب الإفراج عن العريف جلعاد شليط دونما تأخير، وكذلك يجب الإفراج عن القادة الفلسطينيين المنتخبين الذين تحتجزهم إسرائيل. إن الإجراءات الأحادية الجانب يجب وضع حد لها، لا سيما الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار في الضفة الغربية، التي تهدد قدرة دولة فلسطينية مستقبلية على البقاء.

أخيرا، فيما يتصل بالحالة الحساسة جدا في القدس الشرقية، تذكّر فرنسا بوجوب عدم تغيير الوضع الراهن بغية تجنب المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بإعلان تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وتظل المملكة المتحدة ثابتة على التزامها التام بالدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد سنحت الفرصة لوزيرة خارجية بلدي لمناقشة طريق المضي قدما مع رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس ووزيرة الخارجية ليفني، أثناء زيارتها لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الأسبوع الماضي. ونرحب بالجهود الجارية لإنهاء العنف والنهوض بالمصالحة فيما بين الفلسطينيين، ونود أن ننضم إلى الآخرين في الترحيب بشكل خاص بالجهود الأخيرة للمملكة العربية السعودية وللملك عبد الله شخصيا للمساعدة في بلوغ تلك الغاية.

ومن الواضح أن التوصل إلى اتفاق في مكة لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية يشكل تطورا هاما. وإننا ننتظر باهتمام تفاصيل ذلك الاتفاق. وإن المملكة المتحدة تتطلع قدما إلى الانخراط في العمل مع حكومة جديدة استنادا إلى مبادئ المجموعة الرباعية. ويحدونا الأمل أن يمثل تشكيل حكومة وحدة وطنية علامة على إنهاء العنف فيما بين الفلسطينيين، وأن يسمح لنا جميعا بالمضي قدما.

وترحب المملكة المتحدة ببياني المجموعة الرباعية الصادرين في ٢ و ٩ شباط/فبراير وبالالتزام من كلا الطرفين بالدفع قدما بعملية السلام. ونحن، شأننا شأن الدول الأعضاء الأخرى، نتطلع إلى الاجتماع الثلاثي المرتقب بين رئيس الوزراء أولمرت، والرئيس عباس، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس.

لكننا نرى، وقد ذكر ذلك عدد من المتكلمين هذا الصباح، أن تحديات كبيرة ما زالت قائمة. فنحن ندين بدون تحفظ الهجمة الانتحارية في إيلات يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير. تلك هجمات لا يمكن تبريرها، ولن تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر في حالة متوترة أصلا في المنطقة. والهجمات بصواريخ القسام ما زالت تطلق إلى داخل إسرائيل، والحالة ما زالت هشة في المسجد الأقصى. وإن المملكة المتحدة تحث على أن أي إجراءات في ذلك المكان المقدس يجب أن تتخذ بموافقة كل الأطراف المعنية وبطريقة تحترم الوضع الراهن.

والمملكة المتحدة ستواصل العمل عن كثب مع شركائنا الدوليين. ويجب علينا أن نواصل تقديم المساعدة الدولية لبناء القدرة في فلسطين وللمساعدة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني. إن إصلاح الحكم وإصلاح الاقتصاد يسيران جنبا إلى جنب مع التقدم السياسي. وسنظل ملتزمين بإيجاد حل يسفر عن سلام شامل دائم مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

أود كذلك أن أتطرق إلى لبنان. ما زالت المملكة المتحدة تشعر بالقلق من جراء القلاقل السياسية المستمرة في لبنان. وتفجير حافلتين لنقل الركاب اليوم قرب بيروت عمل آخر يستحق الشجب، وإننا ندينه، من دون تحفظ أيضا. وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد أي تبرير لتلك الهجمات.

والمملكة المتحدة تواصل دعم حكومة لبنان المنتخبة ديمقراطيا في جهودها للخروج من المأزق السياسي الحالي، وإننا نحث كل الأطراف على الاشتراك في تلك الجهود عن طريق الحوار السلمي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ فرنسا على نجاح مؤتمر باريس الثالث، مما يعطي دفعة قوية جدا للاقتصاد اللبناني.

الأمم المتحدة لها دور محوري تؤديه في مساعدة لبنان على تحقيق سلام واستقرار دائمين. والمملكة المتحدة تواصل الاعتقاد بأن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يوفر أفضل إطار لحل مشاكل لبنان. ونرحب بكل جهود الوساطة الدولية الإيجابية للمساعدة في حل الأزمة، ونحث دول المنطقة على تجنب زعزعة استقرار الأوضاع في لبنان.

وكما ذكر متكلمون كثيرون هذا الصباح، يكمن المفتاح الآن في تقديم كل الدول الأعضاء المساعدة لحكومة لبنان في التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالتالي نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، وخاصة في مساعدة السلطات اللبنانية على بسط سيطرتها على كامل أرضها. ولكن هنا، أيضا، يوجد الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وإحراز تقدم بشأن مزارع شبعا المتنازع عليها وتأمين الإفراج عن السجينين الإسرائيليين المحتجزين، فضلا عن ضمان تنفيذ حظر الأسلحة المفروض في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، جميعا تشكل أمورا جوهرية.

وأود عند هذه النقطة أن أقول إننا، شأننا شأن الآخرين، شعرنا بالقلق من الحادث الخطير الذي وقع في ٧ شباط/فبراير على طول الخط الأزرق. ومن الأهمية بمكان أن يتصرف كلا الجانبين بتوخي الحذر وضبط النفس. ونرحب بالاجتماع الثلاثي الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير.

إن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بمقتل رفيق الحريري دور حاسم. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما العمل الذي تضطلع به لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للمنظمة. ونحن على استعداد لمساعدة اللجنة في عملها بأي طريقة ممكنة. وكان الأمر الهام هو توصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن إنشاء محكمة لمتابعة ذلك التحقيق. ويحدونا الأمل في أن يتوصل السياسيون اللبنانيون إلى طريق متفق عليه للمضي إلى الأمام وان تتمكن المحكمة من المضي قدما.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونشكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية، التي مكّنتنا من أن نفهم بصورة أفضل المسألة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونحن جميعا نجد أننا متفقون مع الملاحظة التي أبداها هنا الشهر الماضي السيد وكيل الأمين العام غمباري ألا وهي: أنه لا يمكننا أن نتحمل ضياع عام آخر مثل العام المنصرم. ويتمثل دور المجتمع الدولي – دورنا ومسؤوليتنا – في تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين. ومعايير التوصل إلى تسوية سلمية معايير معروفة جيدا وهي: خريطة الطريق، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، ومرجعية مدريد، وإعلان بيروت الذي أصدرته جامعة الدول العربية.

وترحب بلجيكا بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، وبالمبادرة الداعية إلى عقد اجتماع ثلاثي التي طرحتها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس. ولكن هذا الاستئناف للحوار لا يمكن أن يبقى تحت رحمة الحوادث. وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في إنشاء عملية للتفاوض قادرة على مقاومة ضربات القدر. ومسؤولية الطرفين تتمثل في إثبات التزامهما من خلال التفاوض، وبتنفيذ الاتفاقات السابقة.

وتشير بلجيكا إلى عزم الاتحاد الأوروبي على أن يشارك مشاركة فعالة. ونؤيد الدور المحوري الذي تضطلع به المجموعة الرباعية بوصفها ضامنا لأفق سياسي واضح وحفازا لمختلف المبادرات. ونشيد بالمجموعة الرباعية على تأكيدها مجددا على أنها ستعقد اجتماعات منتظمة. وذلك سيساعد بشكل فعال الطرفين في استكمال الطرائق لتنفيذ خريطة الطريق وفي رصد التطورات على أرض الواقع. وفي ذلك السياق، تشعر بلجيكا بالسرور حيال الدور الفعال الذي تضطلع به البلدان العربية وترحب باتفاق مكة بوصفه خطوة إيجابية.

وإذا أريد لعام ٢٠٠٧ أن يحدث فرقا، علينا أن نعوّل، أولا وقبل كل شيء، على الإجراءات التي يتخذها الطرفان. وترحب بلجيكا بجهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وسنكون على استعداد للتعاون مع حكومة فلسطينية شرعية مجهزة ببرنامج يعكس مبادئ المجموعة الرباعية. ولا يمكن بناء السلام الدائم برفض الاتفاقات السابقة. وتلك الاتفاقات ليست تدابير مخصصة ولكنها تشكل الأسس ذاتها للسلام الدائم.

وتدين بلجيكا الإطلاق المستمر للصواريخ على إسرائيل في انتهاك لوقف إطلاق النار في غزة، فضلا عن الهجمات الإرهابية على السكان في إيلات. ونرحب بضبط النفس الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية، ونناشد القيادة الفلسطينية وقف أعمال العنف. ويحدونا الأمل في تمديد عاجل لوقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية. كما نناشد حكومة إسرائيل وقف أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار داخل الضفة الغربية.

وأود أن أختتم بياني ببعض العبارات بشأن لبنان. فبعد الحوادث التي وقعت في صيف عام ٢٠٠٦، قررت بلجيكا أن تشارك في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إبرازا لرغبتها في الإسهام في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونأمل أملا جديا بأن يتمكن الأمين العام، في تقريره المقبل، من أن يقدم اقتراحات ترمي إلى تنفيذ العنصر السياسي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة فيما يتعلق بمسألة مزارع شبعا.

ونرحب بالرسالة القوية التي وجهها المجتمع الدولي في مؤتمر باريس. ونناشد جميع اللبنانيين تسوية خلافاتهم من خلال التعاون، بدلا من المجابهة.

وأخيرا، ندين بقوة الحوادث الخطيرة والمأساوية والبغيضة التي وقعت صباح هذا اليوم ونود أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر الضحايا ومع حكومة لبنان وشعبه – وهو شعب عزيز بالنسبة لبلجيكا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم لسلوفاكيا.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبادئ ذي بدء، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم الشكر إلى السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية وأيضا على ملاحظاته وتعليقاته القيّمة. ونتفق مع ملاحظته بأن هناك، بالرغم من التحديات والمشاكل العديدة التي تواجه الشرق الأوسط في هذه الأيام، نافذة للفرصة لتنشيط عملية السلام.

إن الاجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي عقد في نهاية العام الماضي أنشأ زخما ايجابيا يلزم اغتنامه وزيادة تطويره من خلال اتخاذ إجراء ملموس وعاجل، بما في ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة على كلا الجانبين. وتمثل الآراء والمواقف التي أعرب عنها الطرفان والقادة الإقليميون خلال آخر زيارة للمنطقة قامت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس علامة إيجابية أخرى على أن هناك إرادة سياسية متزايدة للتغلب على حالة الجمود القائمة والمضي نحو إجراء مفاوضات ذات مغزى.

وبالتالي فإننا نرحب بالاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى المقبل للولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين، بين وزيرة الخارجية رايس ورئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، المقرر عقده في ١٩ شباط/فبراير. ونعتبر أن الاجتماع يمثل خطوة حاسمة نحو استئناف عملية السلام ونؤمن بأن الاجتماع سيوفر زخما حيويا لتحقيق تلك الغاية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الأخير للمجموعة الرباعية، الذي عقد في ٢ شباط/فبراير، وبالمناقشة التي أجرتها المجموعة الرباعية عن طريق الهاتف في ٩ شباط/فبراير، ونؤيد البيانات التي تم إصدارها. ونتطلع إلى المشاركة الوثيقة والفعالة للمجموعة الرباعية بغية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط. ونحن على اقتناع بأن المجموعة الرباعية ما زالت تمثل أكثر آلية مناسبة للنهوض بعملية السلام وأن خريطة الطريق تشكل أكثر خطة فعالة للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة.

ونؤيد فكرة عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة والمتواترة للمجموعة الرباعية على مستويي المسؤولين الرئيسيين والمبعوثين وفقا لتقويم متفق عليه، مع عقد الاجتماع المقبل على مستوى المسؤولين الرئيسيين في برلين في ٢١ شباط/فبراير بغية إجراء المزيد من مناقشة الطريق المؤدي إلى الأمام.

كما ننوه بالقرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا باستئناف التحويلات – وإن كانت تحويلات جزئية – من

إيـرادات الـضرائب والجمـارك الفلـسطينية المحتجـزة. ونناشـد إسـرائيل مـرة أخـرى مواصـلة تلـك التحـويلات ونـشجع إسرائيل على النظر في القيام بذلك من خلال الآلية الدولية المؤقتـة الموسـعة، الـتي تقـدم، بالتنـسيق مـع مكتـب الـرئيس الفلسطيني، الإغاثة الأساسية للعديد من الفلسطينيين.

ونلاحـظ مـع شـعور بالارتيـاح أنـه تم التوصـل إلى اتفـاق في مكـة الأسـبوع الماضـي بـين الفـصائل الفلـسطينية لتشكيل حكومة للوحدة الوطنية، ونشيد بمبادرة جلالة الملك عبـد الله عاهـل المملكـة العربيـة الـسعودية في تيـسير ذلـك الاتفـاق ونعتـبره خطـوة هامـة إلى الأمـام. ونأمـل أن ينـهي الاتفـاق التطـاحن الـداخلي المميـت بـين الفلـسطينيين، ونتوقـع أن تلتزم الحكومـة الفلسطينية الجديـدة بالمبـادئ الـتي وضـعتها المجموعة الرباعيـة، وأن يمكّـن برنامجهـا الـسياسي مـن الـشروع المبكـر في إجـراء الحـوار ومواصـلته بـشأن الـصراع في الـشرق الأوسط.

ولدى انتقالنا الآن إلى ما يستجد يوميا مـن تطـورات على أرض الواقع، نعرب عن عميق قلقنا إزاء التدهور الأخير في الحالـة الأمنية في المنطقـة، ونـدين التفجـير الانتحـاري الـذي وقع في إيلات في ٢٩ كانون الثاني/ينـاير. ونكـرر الـدعوة إلى الوقـف الفـوري لأعمـال العنـف الـتي تقـوم بهـا الفـصائل الفلسطينية، فضلا عن شن الهجمات على إسـرائيل، لا سـيما بإطلاق القذائف على المراكز السكانية في إسرائيل، والإفـراج عـن الجنـدي الإسـرائيلي المختطـف. ونؤيـد جهـود الـرئيس عباس وما اتصف به من روح قيادية في هذا الصدد.

ونأمـل ونتوقـع أن تمـارس إسـرائيل والفلـسطينيون أقـصى درجـات ضـبط الـنفس، وأن يبـذلوا قـصارى جهـدهم لتثبيت ومواصلة تعزيز وقف إطلاق النار المتفق عليـه في غـزة. ونرى أنه مـن الأهميـة بمكـان في هـذا الظـرف الحـرج ألا نعيـق إمكانية إحراز المزيد مـن التقـدم، والآفـاق الواعـدة للـسلام في المنطقة. ولهذا السبب، ندعو إلى اتباع نهج حساس وحـصيف في التعامـل مـع المواقـع التاريخيـة والدينيـة في القـدس، كـيلا تتحول إلى مصدر مؤسف لانعدام الثقـة، بـل إلى العنـف بـين الطرفين. ومن المهم أن يبدأ الطرفان في حوار بناء ويـشرعا في اتخـاذ إجـراءات متبادلـة تـستهدف نـزع فتيـل مـا تـراكم مـن توترات.

ونتوقع من الحكومة الإسرائيلية، بـدورها، أن تواصـل التزامهـا بالـسلام علـى أسـاس المبـادئ الـتي حـددتها خارطـة الطريـق، وأن تحجـم عـن اتخـاذ أي خطـوات أو القيـام بـأي أنشطة من شأنها أن تتعارض مع مبـادئ القـانون الـدولي. وفي هذا الـسياق، نكـرر دعوتنـا إلى الإفـراج الفـوري عـن الـوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسـرائيل، وتجميـد كـل أنشطة المستوطنات.

والآن أنتقـل بإيجـاز إلى لبنـان. تحـل غـدا الـذكرى الـسنوية الثانيـة لحـدث مأسـاوي – أي اغتيـال رئـيس الـوزراء السابق رفيق الحريـري. وفي هـذا الـصدد، نـرى أن الوقـت قـد حـان لإنهـاء أعمـال العنـف ذات الـدوافع الـسياسية في لبنـان. ونـدين بـشدة الهجمـات الإرهابيـة الأخـيرة الـتي اسـتهدفت مـدنيين أبريـاء صـباح هـذا اليـوم. ونـدعو إلى إجـراء تحقيـق مناسـب بـشأن هـذه الحالـة لإحالـة مـرتكبي هـذه الجريمـة ومرتكبي جرائم إرهابية أخرى في لبنان على العدالة.

ونـؤمن أن التوقيـع علـى اتفـاق بـين الأمـم المتحـدة والحكومة اللبنانية لإنشاء محاكمة خاصة لمقاضاة المشتبه بـأنهم مـن القتلـة يـشكل تطـورا يـستحق الترحيـب في هـذا الاتجـاه. ونأمــل أن تتخــذ الحكومــة اللبنانيــة التــدابير الــضرورية لاستكمال عملية التصديق على الاتفاق دون تأخير.

ومـا برحـت سـلوفاكيا تتـابع بقلـق بـالغ التطـورات الأخيرة في لبنان، بما فيها الاشتباكات في الشوارع، الـتي أدت إلى وقوع خسائر بين المدنيين. ونستنكر المحاولات الراميـة إلى

تحقيق أهداف سياسية عن طريق العنف، ونود أن نشجع جهود تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع.

ونحن على قناعة بأنه لن يتم حل العديد من المسائل العالقة إلا من خلال الجهود الموحدة التي يبذلها الشعب اللبناني بأسره، وعن طريق الحوار والمفاوضات السلمية. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود رئيس الوزراء السنيورة والحكومة المنتخبة ديمقراطيا وبشكل شرعي الرامية إلى مواصلة الحوار مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة بغية التصدي لعدد من التحديات التي يواجهها البلد. كما نثني على جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، فضلا عن الجهود الدولية البنّاءة الأخرى التي تروم تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في البلاد.

ونرحب بنتائج المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار لبنان وتنميته، المنعقد في باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير. ونأمل أن تتحقق عما قريب التعهدات بتقديم المساعدة إلى لبنان بغية دعم إعادة إعماره، وانتعاش اقتصاده، وما يقوم به من إصلاحات لاستعادة أسس تحقيق التنمية المستدامة وكفالة حياة كريمة لجميع اللبنانيين.

وقد أعربنا مرارا عن دعمنا لسيادة لبنان، واستقلاله السياسي، وسلامته الإقليمية، التي يجب أن يحترمها الجميع. ونرى أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يشكّل أساسا جيدا لتحقيق استقرار الحالة في لبنان. غير أنه يتحتم أن تحترم وتنفذ جميع الأطراف الفاعلة هذا القرار، وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بشكل كامل ومن جميع الجوانب. واضطلاع جيران لبنان والبلدان الأخرى في المنطقة بدور بنّاء، وإسهامها الإيجابي في ذلك، أمران مهمان للغاية إن لم يكونا حاسمين في هذا الصدد.

وأخيرا، نشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الدور الذي اضطلعت به في لبنان، وعلى جهودها الحثيثة لصون السلام والحيلولة دون العودة إلى الأعمال القتالية، بما في ذلك اتخاذ إجراء على وجه السرعة لمعالجة الحادث الذي وقع مؤخرا على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن تهانينا لكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس وتكليلها بنتيجة مثمرة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، للطريقة المقتدرة التي أدار بها المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. ونشكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية ومشاركته في جلسة اليوم.

واستنادا إلى المبادرة التي اقترحها جلالة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وتحت رعايته، انعقد حوار بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية في الأسبوع الماضي. وقد تُوّج هذا الحوار بالتوصل إلى اتفاق ناجح بين قادة الشعب الفلسطيني. وإننا نشكر المملكة العربية السعودية على هذا الجهد القيّم، كما نشكر جميع القادة العرب الآخرين الذين أسهموا في هذا النجاح. وفي هذا الصدد، فقد أقر الاتفاق وقف كل أشكال التطاحن الداخلي بين الفلسطينيين ووافق على التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأعيد تأكيد أهمية الوحدة الوطنية بغية تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وعلى هذا الأساس، سيشكل الحوار السلمي الآن الأساس الوحيد لتسوية الخلافات السياسية بين الفلسطينيين.

وتعهد قادة الشعب الفلسطيني بالالتزام بالاتفاق نصا وروحا، وتكريس جهودهم لإزالة الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل الرئيسية، من قبيل القدس الشرقية المحتلة، واللاجئين الفلسطينيين، والسجناء والمحتجزين، واستمرار إسرائيل في البناء غير القانوني للجدار والمستوطنات في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ستحظى بأولوية قصوى.

وعلاوة على ذلك، سيكلف الرئيس محمود عباس، بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس الوزراء إسماعيل هنيه بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة في الأيام القليلة القادمة.

وسيدعو الرئيس رئيس وزراء الحكومة المقبلة إلى الالتزام بمصالح الشعب الفلسطيني، وحماية حقوقه، والحفاظ على منجزاته وتطويرها، والسعي إلى تحقيق أهدافه الوطنية على النحو الذي صادقت عليها به قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والقانون الأساسي، ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات مؤتمرات القمة العربية. ومن هذا المنطلق، فإن الرئيس عباس سيدعو رئيس الحكومة المقبلة أيضا إلى احترام الاتفاقات العربية والدولية التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

ومما لاشك فيه أننا على قناعة بأن تشكيل حكومة وحدة وطنية في المستقبل استنادا إلى المبادئ الآنفة الذكر ينبغي أن يكفل رفع الحصار المالي الذي فرضه البعض في المجتمع الدولي على الشعب الفلسطيني، بعد إجراء انتخابات ديمقراطية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

أسفر نجاح القادة الفلسطينيين في وضع القضايا الكبرى التي تواجه الشعب الفلسطيني قبل الخلافات السياسية عن تهيئة بيئة بنّاءة للاجتماع القادم، المزمع عقده بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، برعاية وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس. وسيكون للاجتماع عنصران مختلفان. سيكون الجزء الأول ذا طابع عملي: مناقشة قضايا من قبيل إطلاق سراح السجناء، والإفراج عن الضرائب التي تعود إلى السلطة الفلسطينية، وتنفيذ اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥ ورفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية في الضفة الغربية، فضلا عن توسيع وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية، ولقد تمت مناقشة كل تلك القضايا تقريبا في الاجتماع الأخير بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت؛ ويتعين تنفيذ العديد منها.

وسيكون الجزء الثاني متعلقا بالعملية السياسية الشاملة. وسيكرر الرئيس عباس استعداد الجانب الفلسطيني للشروع فورا في محادثات بشأن المركز النهائي. وسيستند ذلك إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تقوم على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣) لعام ١٩٤٨. وإذا نجح ذلك الاجتماع - ونحن نأمل ذلك - فإنه سيؤثر على نجاح الاجتماعات المقبلة، بما فيها الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية المزمع عقده هذا الشهر في برلين.

ولقد كرر المجتمع الدولي دعوته لإسرائيل كيما تنهي احتلالها، الذي بدأ عام ١٩٦٧، وأعرب عن دعمه لرؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام ضمن حدود آمنة. وعليه، فالذي ينبغي أن يحدث ليتحقق ذلك هو وضع جدول زمني معين، مشفوع بآلية للرصد، بغية التوصل أخيرا إلى اتفاق عادل وشامل. وفي

ذلك الصدد، يمكن أن يوفر عقد مؤتمر دولي السبيل لبلوغ هذه الأهداف.

لقد قال الجانب الفلسطيني كلمته. فنحن مستعدون. وقد وحّدنا شعبنا وصفوف قيادتنا. وللرئيس عباس، بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، ولاية التفاوض بشأن السلام استنادا إلى الشرعية الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. والآن فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت إسرائيل مستعدة للشروع في محادثات حقيقية وفعلية، مما سينهي إلى الأبد احتلالها للأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧.

ومن الواضح أننا نواجه لحظة تاريخية يجب أن تغتنمها كل الأطراف المعنية بسلام حقيقي ودائم. بيد أن التطورات الأخيرة استمرت في تبديد الآمال بتحقيق السلام لدى الشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك القرار المستهجن والشائن الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بالاستمرار في عملها الذي تحركه دوافع سياسية والذي ينذر بحالة شديدة التفجر في البناء وفي ما يسمى بأعمال الحفر تحت حائط البراق في حرم المسجد الأقصى الشريف. وعلاوة على ذلك، فقد أحدث ذلك جزعا شديدا وهو يمثل بوضوح إشارة تشي بأن نوايا الحكومة الإسرائيلية لا ترمي إلى النهوض بالسلام بل إلى إحداث حالة اهتياج لدى المسلمين والمسيحيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتثير تلك التدابير أيضا غضب شعوب العالم العربي والمسلمين والمسيحيين في أرجاء العالم كافة.

وفي مشهد يذكّر بالأحداث التي أدّت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الجمعة، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، حرم المسجد الأقصى الشريف في القدس الشرقية المحتلة، واستخدمت القوة الغاشمة ضد المصلين الفلسطينيين، وجرحت العشرات منهم. أَلَمْ تتعلم إسرائيل من الأعمال الخطيرة التي قامت بها سابقا، بما فيها الزيارة الشائنة الصيت التي قام بها آرييل شارون إلى الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، مما أدى إلى إذكاء شرارة الانتفاضة الثانية – انتفاضة الأقصى؟

وينبغي التذكير بأن مدينة القدس القديمة وأسوارها تتمتع بالحماية بموجب اتفاقية عام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم ويرد اسمها على قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر. وفي بيان صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، دعت المنظمة الحكومة الإسرائيلية إلى وقف أفعالها غير المشروعة وذكرت أن الطابع المميز لمدينة القدس القديمة مستمد، خصوصا، من العلاقة الوثيقة بين المباني التاريخية والدينية والناس الذين يتعايشون معها ولاحظوا أن التدخل في التوازن الدقيق بين رموز الديانات التوحيدية الثلاث يمكن أن يؤدي إلى خطر تقويض الاحترام للمعتقدات المقدسة.

ومن المهم أيضا أن نذكّر المجلس بأن التصرف الآنف الذكر الذي قامت به إسرائيل قد ارتكب في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي العديد من قرارات مجلس الأمن، أكد المجلس على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأعلن مرارا بأن كل التدابير والترتيبات التي تتخذها إسرائيل، بما فيها التدابير والترتيبات التشريعية والإدارية، التي ترمي إلى تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للمدينة هي تدابير باطلة ولاغيه وليس لها أساس قانوني على الإطلاق.

وهذه هي المسؤولية المباشرة للمجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وإذا ما قُدر للمجلس أن ينجح في الوفاء بالتزاماته ووضع حد لأعمال إسرائيل في هذا الصدد، فإنه سيكون قد أدّى بذلك دورا يكتسي أهمية حاسمة بالفعل، دورا لا يتعلق بالتصدي لهذه الحالة الخطيرة والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي فحسب، ولكن أيضا في تهيئة البيئة المؤاتية لتمكين عملية السلام من المضي قدما وكيما يتوصل الجانبان إلى اتفاق نهائي. ويحدونا خالص الأمل أن يتم التوصل لذلك.

وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق سائر المجتمع الدولي أيضا التزام إزاء الطرفين ويجب أن يضمن عدم اتخاذ تدابير أحادية الطرف من شأنها أن تعرّض للخطر إمكانات السلام الهشة التي تقدم لنا الآن. ويمكن أن تشكل الأعمال غير القانونية مثل تلك الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، علاوة على أنشطة إسرائيل الاستيطانية المستمرة وبنائها لحائطها، عاملا يؤدي إلى ضياع هذه اللحظة التاريخية. ولا يمكن أن يشكّل ذلك خيارا. لقد استثمر الشعب الفلسطيني على مدى ما ينوف على العقد في مبادرات بشَّرته بعالم متغير. ولقد حان ذلك الوقت لتقديم مقترحات فعلية وحقيقية تعد بتحقيق السلام العادل والدائم: مقترح إقامة دولة فلسطين، بعاصمتها القدس الشرقية. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق الحرية والسلام والأمن للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل إسرائيل الذي أعطيه الكلمة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على قيادتكم للمجلس، وأن أتمنى لكم النجاح في فترة رئاستكم. كما أود أن أشكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية وعلى وجوده معنا هنا اليوم.

واسمحوا أن أبدأ بكلمة تذكيرية. إن المجتمع الدولي قرر بوضوح أن على أية حكومة فلسطينية أن تتبنى بشكل كامل الشروط الثلاثة التالية: أولا، الاعتراف بدولة إسرائيل؛ ثانيا، وقف الأنشطة الإرهابية والتخلي عنها؛ وثالثا، قبول وتنفيذ الاتفاقات التي سبق توقيعها مع إسرائيل، بما فيها القبول بخارطة الطريق.

تلك مبادئ ثابتة، وليست توصيات عارضة. فلا يمكن تجاوزها، أو تقنيعها أو التحايل عليها. إنها الشروط المسبقة للسلام، وهي غير قابلة للتفاوض. وقد أكدت المجموعة الرباعية ذلك الموقف مجددا بحق في اجتماعها في ٢ شباط/فبراير، وفي بيان صحفي يوم الجمعة الماضي. ولهذا، فإن الاتفاق المنشور حول ما يسمى حكومة الوحدة لا يعالج الحقيقة الميدانية. لقد خُدعنا من قبل بقصاصة من الورق، كانت لها عواقب مأساوية. فآمل أن يكون العالم قد تعلَّم درسه.

فها هي تتواصل الأعمال الإرهابية الفلسطينية، بما فيها إطلاق صواريخ القسّام وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. وفي اليومين الماضيين وحدهما، أطلق الفلسطينيون في قطاع غزة خمسة صواريخ قسّام على مدينة سديروت في غربي النقب. وهذا ما يرفع عدد الاعتداءات الإرهابية الصاروخية إلى أكثر من ٣٧ اعتداء في الأسابيع الثلاثة الماضية وحدها، كما أشار السيد دي سوتو للتو، وإلى أكثر من ١٤٠ اعتداء منذ الاتفاق على وقف إطلاق النار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وهو وقف تحترمه إسرائيل ويخرقه الفلسطينيون باستمرار. وطوال هذا الوقت، لمّا يتم الإفراج عن الجندي المختطف غلعاد شاليت، الذي تحتجزه حماس.

وقبل أسبوعين، أي يوم الاثنين في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قام فلسطيني من قطاع غزة، عمره ٢١ سنة، بتفجير نفسه داخل مخبز في مدينة إيلات الجنوبية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين. والجهاد الإسلامي، الجهة الإرهابية التي ادّعت المسؤولية عن إرسال ذلك الشاب لتنفيذ هجوم انتحاري وقتل إسرائيليين بدم بارد، أثنت على ذلك الهجوم بالقول:

''إن هذه العملية، التي نفذها أبطال المقاومة ... في أراضي ١٩٤٨، تأتي كمبادرة من نوع مختلف لإيقاظ الضمائر وإعادة توجيه البنادق نحو العدو''.

من المحزن أن هذه المبادرة المسمّاة مبادرة من نوع مختلف ليست مختلفة على الإطلاق. إنها استمرار لسياسة القيادة الفلسطينية بإعلان حرب الإرهاب على دولة إسرائيل، بدلا من أن تضع شعبها على الطريق نحو قيام الدولة.

ومن المهم لنا أن ندرك أن السبب الوحيد الذي جعل حماس تبحث عما يسمّى حكومة الوحدة، هو، بالتحديد، ضغط المجتمع الدولي عليها، الذي أدى وظيفته.

وبتشكيل جبهة موحدة، فإن المجتمع الدولي، والمجموعة الرباعية، والمجلس، حقا، بات واضحا لحماس أنه لن يتم الاعتراف بها أو إشراكها إلى أن تلبي مطالب العالم.

ويتحتم على حماس أن تفهم الآن أنه لا يمكنها أن تتجاوز هذه الشروط بإنشاء وحدة ظاهرية. والعبرة في الأفعال لا في الأقوال، وسيتم الحكم على حماس وعلى هذا الكيان الجديد بأعمالهما وليس بأقوالهما وحسب.

لكن حماس للآن لم تنطق بالأقوال الصائبة. فعلى عكس ذلك، فالأقوال التي صدرت عن قادتها تحمل رسالة مختلفة جدا. فقد قال إسماعيل رضوان، وهو ناطق بلسان حماس:

''إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة لا يعني اعترافا بالكيان الإسرائيلي ... إنه عدم اعتراف بمشروعية الحركة الصهيونية''.

واتفاق مكة لا يدين العنف ولا الإرهاب. فكيف يمكن أن تكون هناك عملية سلام إذا كان أحد الجانبين خاضعا لتهديد الإرهاب والعنف الدائمين؟ فيجب تنفيذ الاتفاقات السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين قبل تناول مسألة حكومة الوحدة. وتلك الاتفاقات ليست جزءا من قائمة يمكن لحماس ألا تختار منها إلا العناصر التي تريد أن تلبيّها.

ومن المؤسف أن حقيقة الوضع في القدس قد ضخمت حتى الآن إلى حد يتجاوز حجمها، بحيث أصبح لزاما علينا إعادة النظر في الحقائق الأساسية لكي ندرك حقيقة ما يحدث. وإنني أحيل المجلس إلى رسالتي المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، التي تناولت تفاصيل أعمال الإنقاذ. ولأن الحقيقة شوِّهت وسُيِّست بمجملها، فقد بات من المفيد أيضا تأكيد النقاط الرئيسية التالية.

منذ عام ١٩٦٧، بقي باب المغاربة جسر العبور إلى جبل الهيكل لغير المسلمين – اليهود، والمسيحيين والسواح وسواهم. والمسلمون وحدهم يمكنهم أن يعبروا الأبواب الأخرى. وقد احترمت إسرائيل دائما حرمة المنطقة وأظهرت أكبر قدر من الحساسية في تعاملها مع السلطات الدينية المختلفة. وفي شتاء ٢٠٠٤، انهار جزء من الممر المؤدي إلى باب المغاربة بسبب انجراف التربة الناجم عن عاصفة ثلجية وهزة أرضية. وبعد انهيار ذلك الجسر، تم بناء جسر خشبي مؤقت، لأن الممر إلى باب المغاربة اعتُبر مرفقا خطرا. وبحكم القانون، يجب إزالة الأنقاض أو إعادة بناء الجزء المنهار.

ولهذا، فإن أعمال الإنقاذ الجارية في ساحة القدس للآثار لا تستهدف سوى إقامة أعمدة دعم لممر عبور دائم، يحل محل الممر السابق. وهذا الجسر لمصلحة زائري المنطقة وسلامتهم. فتصوروا الصرخة المدوية حول العالم، من المسلمين وسواهم، لو تُرك ذلك الجسر ينهار.

ويجري العمل في أرض خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وخارج المنطقة الحساسة في جبل الهيكل. فإسرائيل تتصرف كلياً في نطاق حقوقها وسلطتها القضائية. ويجري الحفر بشفافية كاملة، وفقا للقوانين المختلفة للآثار وبرعاية خبراء وفنيين في هذا المجال. وليست لدى إسرائيل أية نيّة في الإضرار بجبل الهيكل أو التسبب بأي خراب فيه خلال هذه الأعمال الترميمية. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس، أن هذه المسألة الدقيقة سيتم التعامل معها بأقصى درجات الحرص والعناية.

وخلافا للوضع في القدس، فإن الحالة في لبنان مسألة حقيقية وموضوعية جدا، وهي مثيرة للقلق وتستلزم إجراء عاجلا.

ففي الأسبوع الماضي، يوم الاثنين، ٥ شباط/فبراير، اكتشف الجنود الإسرائيليون عبوات ناسفة في الشمال، في وضع ذكّر الكثيرين بحادث ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي أشعل حرب الصيف الماضي مع حزب الله. وفي وقت لاحق من ذلك الأسبوع، أطلق الجيش اللبناني النار على جنود إسرائيليين كانوا يبحثون عن عبوات مماثلة في المنطقة نفسها، شمالي السياج التقني وجنوبي الخط الأزرق، وكلاهما في أراض خاضعة للسيادة الإسرائيلية.

لكن هذا الحادث لم يكن سوى صورة مصغّرة عن الانتهاكات الحقيقية، التي ينبغي أن تقلقنا وتزعجنا جميعا. وقد تكشّفت الانتهاكات الحقيقية يوم الجمعة، حين تصرف الجيش اللبناني، كما ينبغي، فصادر حمولة شاحنة من الأسلحة في طريقها إلى حزب الله. وكما أبلغت المجلس من قبل، يقوم حزب الله بإعادة التسلح بنقل الأسلحة والذخائر عبر الحدود السورية – اللبنانية. فيجب التوقف عن ذلك، وتشديد الحصار، كما هو وارد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي اعتقادنا أنه كان ينبغي للمجلس أن يتصدى لذلك الحادث، الذي ألقى الضوء على ظاهرة منتشرة في كل أنحاء لبنان، ولا سيما انتهاك القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأود تذكير المجلس أن ولدينا، أودي غولدواسر وإلداد ريغيف، المختطفين منذ سبعة أشهر، لم يفرج عنهما حتى الآن. ولم نستلم حتى مجرد إشارة على أنهما على قيد الحياة. وبالتصويت على القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن المجلس تعهد بأن يطلق سراحهما بدون شروط. وأحث المجلس على الوفاء بذلك الالتزام.

إن حزب الله الذي يعيد تسليح نفسه وما شهدناه في لبنان هذا الصباح – أشخاص أبرياء قتلوا وعدد كبير من الأشخاص الآخرين جرحوا عقب تفجيرات في حافلات عمومية – هي الحالة الحقيقية في الشرق الأوسط وهي المسائل الحقيقية التي يجب أن تكون موضوع شغلنا الشاغل. وهذه التفجيرات التي تقع عشية الذكرى السنوية الثانية لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ليس إلا – وهو الحادث الذي ما زال المجلس يحقق بشأنه – ما هي إلا تذكير مؤلم بحقيقة منطقتنا.

وبدأ اتجاه يثير القلق بالظهور داخل المجتمع الدولي، وهو يمثل الدعوة إلى تقديم التنازلات واسترضاء المتطرفين، ومن ثم الإعلان عن النجاح قبل الأوان. وهذه الإعلانات لا تخدم السلام. بل إنها تزيد من تصلب المتطرفين وتوجه لهم رسالة مفادها أن المجتمع الدولي لا يعني ما يقول.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه رسالة لا لبس فيها إلى قوى التطرف – إلى حماس وحزب الله، وإلى أسياد هذه الدمى في إيران وسورية اللتين يصدر من براثنهما تأثير مزعزع للاستقرار – مفادها أنه لن يسمح بعد الآن بعبثها الشرير في منطقتنا.

ولكن الأمل لم يفقد في منطقتنا. ومن أجل إرساء قواعد السلام، فإن إسرائيل مستعدة للعمل مع المعتدلين، لتعزيز قدرهم على محاربة الإرهاب، ولمساعدهم على الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والإنسانية وعلى وضع برنامج عملهم السياسي. ولكن لكي تنجح تلك الجهود، يتعين على جيراننا اتخاذ الخيارات الصحيحة وينبغي للاعتدال أن يتغلب على التطرف. فإن فعلوا ذلك، سيدهشهم أن يعلموا إلى أي مدى إسرائيل مستعدة للسير معهم صوب تأمين حقيقة الشرق الأوسط السلمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود الإعراب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لروسيا، على قيادته المقتدرة للمجلس في الشهر الماضي. كما نود التعبير عن تقديرنا للسيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيانات التي سيدلي بها فيما بعد ممثلو الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

لقد تعرض لبنان اليوم إلى هجوم إرهابي بغيض أودى بحياة المدنيين الأبرياء، وهو هجوم يشكل رمزا لعدم الاستقرار في منطقتنا. ففي صباح هذا اليوم، عشية الذكرى السنوية الثانية لاغتيال رئيس الوزراء الحريري، زرعت متفجرات في حافلتين عموميتين، بالقرب من بلدة بكفيا، وأدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ٢٢ شخصا آخر، كانت جراح بعضهم خطيرة وفقا لآخر المعلومات.

ويهدف هذا العمل إلى ترهيب الشعب اللبناني، ونشر الذعر وزعزعة الاستقرار في البلد. وباسم الحكومة اللبنانية، طلب رئيس الوزراء المساعدة التقنية من لجنة التحقيق الدولية المستقلة من أجل التحقيق في العملية الإرهابية. إن كشف حقيقة من يقفون وراء هذه الأعمال يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لاستقرار لبنان على المدى الطويل وتوطيد الديمقراطية فيه.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على أهمية المحكمة الخاصة للبنان من أجل إقامة العدالة وإتاحة الفرصة للبنانيين للعيش في ظل السيادة والأمن والهدوء.

وإذ نجتمع ثانية في هذه الهيئة لمناقشة الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحافلة بالتوترات، فإن ذلك يعود إلى حد كبير إلى الممارسات الإسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين. وقد بدأت إسرائيل مؤخرا بأعمال البناء والحفريات تحت حرم المجلس الأقصى الشريف. وتمارس إسرائيل أيضا المعاملة القاسية بحق السكان المدنيين الذين يؤدون صلاة الجمعة ويرفعون أصواهم بطريقة سلمية للتعبير عن آرائهم. وأعمال إسرائيل هذه لا تعرض أسس المسجد للخطر، الأمر الذي قد يسبب انهياره فحسب، بل تهدد أيضا أسس أي سلام محتمل أو حسن نية في المنطقة. إن إسرائيل تمس بمسألة بالغة الحساسية للمسلمين في العالم، حيث أنها تهدد موقعا من أقدس مواقع الإسلام.

وتواصل إسرائيل إقامة حقائق الأمر الواقع على أرض القدس منتهكة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي لبنان، تواصل إسرائيل خرق السيادة اللبنانية من خلال عدم الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)،

كما تبين الأحداث التي وقعت على الخط الأزرق في ٧ شباط/فبراير. وقد ادعت إسرائيل أنها كانت تقوم بإزالة الألغام ليلا في منطقة لم يتم فيها ترسيم الخط الأزرق بوضوح. وقد أحالت القوات المسلحة اللبنانية رسالة إلى إسرائيل عبر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن عليها أن ترجئ أنشطتها حتى الصباح تجنبا للبلبلة بشأن موقع الخط الأزرق. كما اقترحت تسوية المسألة عبر قنوات الارتباط الاعتيادية قبل اتخاذ أية أنشطة عسكرية في الميدان. ومع هذا، أصرت القوات المسلحة الإسرائيلية على الاستمرار رافضة طلب لبنان. واخترقت الجرافات الإسرائيلية السياج التقني وواصلت تقدمها. وبالرغم من طلقات تحذيرية أطلقتها القوات المسلحة اللبنانية واصلت القوات الإسرائيلية تقدمها منتهكة الخط الأزرق وعابرة إلى الجانب اللبناني على عمق ٣٠ مترا وعلى جبهة عرضها ٥٠ مترا.

ومن الواضح أن القوات المسلحة الإسرائيلية تسببت بالحادث على الخط الأزرق بعدم اللجوء إلى قنوات التنسيق والارتباط وبالإصرار على العمل في منطقة حساسة لم يتم فيها ترسيم الخط الأزرق بشكل واضح. وقد احتجت الحكومة اللبنانية بشدة على خرق إسرائيل المستمر للخط الأزرق انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إننا نتطلع قدما أيضا إلى التسوية السريعة لمسألة مزارع شبعا، كما نص على ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتوخيا لهذا الغرض، أشير إلى خطة النقاط السبع لحكومتنا المتعلقة بمزارع شبعا، والتي تدعو جميع الأطراف إلى التعاون لحماية حقوق لبنان السيادية في تلك المنطقة. وأخيرا، نشجع المساعي الهامة التي يقوم بها الأمين العام ونتطلع إلى تطورات ملموسة في ذلك الصدد.

إن الحرب التي شنتها إسرائيل، في شهر تموز/يوليه، على لبنان تستمر اليوم بوجود ما يزيد عن ١,٢ مليون قنبلة عنقودية ما زالت تقتل وتشوه باستمرار المدنيين اللبنانيين الأبرياء. لقد ألقت إسرائيل هذه القنابل الصغيرة في انتهاك سافر للقانون الإنساني الدولي. ويصف تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآثار البيئية والإنسانية الكارثية للحرب الإسرائيلية على السكان في جنوب لبنان وآثارها على أسباب معيشتهم.

وأود هنا أن أغتنم الفرصة لأشكر جميع البلدان التي تمد يد المساعدة إلى لبنان في هذه العملية الشاقة المتمثلة في إزالة الألغام وجعل جنوب لبنان مكانا آمنا لسكانه. ونطلب من مجلس الأمن أن يضغط على إسرائيل لتوفر للسلطات المختصة الخرائط التي تبين أين ألقت إسرائيل بتلك القنابل الصغيرة، بالإضافة إلى خرائط الألغام التي زرعتها خلال احتلالها لجنوب لبنان.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أظهر مؤتمر باريس الثالث إرادة المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، ونحن ممتنون لهذا الدعم. وقد قدمت الحكومة اللبنانية خطة إصلاح أشاد بها المانحون والمؤسسات المالية على حد سواء. وقد تم الإعلان عن التبرع بما مجموعه ٧,٦ مليون دولار. وكانت الرسالة السياسية واضحة: إن لسيادة لبنان واستقراره أهمية حيوية وإن اللبنانيين يستحقون ويحتاجون المساعدة الدولية لتحقيق تلك الأهداف. ونأمل أن تنفذ تلك الإصلاحات التي يوفرها هذا الدعم في لبنان المستقر، حيث يتحقق وقف إطلاق النار الدائم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد اتخذت الحكومة اللبنانية كل التدابير الضرورية في حدود قدرتها لضمان الأمن على حدودها. ويبذل الجيش اللبناني قصارى جهده في مكافحة تهريب الأسلحة عبر الحدود. ويمارس الجيش اللبناني سلطته وواجبه للدفاع عن سيادة البلاد. إن ما نحتاجه هو تدعيم قدرات الجيش اللبناني للاضطلاع بواجباته الوطنية.

إننا نشكر الأمم المتحدة على دعمها للبنان وعلى جهودها الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في جميع أرجاء المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية بالتوجه بالشكر لكم على إدارة أعمال جلستنا اليوم، وللسيد ألفارو دي سوتو، مبعوث الأمين العام للشرق الأوسط، على إحاطته القيمة، حتى وإن فاتته الإشارة إلى الجولان السوري المحتل في معرض توصيف ما يجري على الأرض في إطار بند ''الحالة في الشرق الأوسط''، لا سيما وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز العشرات من المواطنين السوريين في سجونها ومعتقلاتها وتستمر في إنشاء المستوطنات في الجولان السوري منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى وفد الاتحاد الروسي على إدارته الناجحة والمتميزة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. أود أيضا أن أشير في هذا الصدد إلى شكرنا وتقديرنا لتأكيد السيد الأمين العام على شمولية الحل بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي والحالة في الشرق الأوسط.

قبل أن أبدأ ببياني، أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يضم صوته إلى البيانات التي ستلقيها الكويت باسم المجموعة العربية وأذربيجان باسم المجموعة الإسلامية وكوبا باسم حركة عدم الانحياز.

من المفارقات المدهشة في حوليات منظمة الأمم المتحدة - التي ما كانت إسرائيل، لترى النور لولا قيام هذه المنظمة بإنشائها، إن إسرائيل هذه، هي نفسها، قد أضحت مع مرور السنين على احتلالها العنصري، التوسعي، الاستيطاني للأراضي العربية المحتلة ومع اشتداد قمعها وظلمها وعدوانها على الفلسطينيين، إسرائيل هذه قد أضحت من أشد أعداء السلام وأعتى معرقلي تنفيذ إرادة المجتمع الدولي التي تعكسها قرارات المنظمة الدولية. إذ لم يسبق أن تحدى عضو في الأمم المتحدة هذه الأمم المتحدة وكان عاقا بها كما فعلت إسرائيل منذ إنشائها إلى درجة أن تعبيري ''المعايير المزدوجة'' و ''الكيل بمكيالين'' قد ظهرا إلى حيز الوجود في اللغة الدبلوماسية كمادة للحديث عن الخلل في التعامل مع إسرائيل التي تعطل إرادة المجتمع الدولي. ويقوم البعض من أصحاب الهيمنة والنفوذ بالتستر على هذا التعطيل وحماية إسرائيل من تبعاته السياسية والقانونية والحيلولة دون مساءلة إسرائيل على استمرار سياساتها الاحتلالية.

إن استعراض نص القرار ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، الذي صوتت فيه الجمعية العامة على قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة يشير إلى أن الجمعية العامة آنذاك قد فعلت ذلك لأنها ''تلاحظ أن إسرائيل دولة محبة للسلام وقادرة على تحمل الالتزامات الواردة في الميثاق وراغبة في ذلك''، وتلاحظ أيضا ''تصريح دولة إسرائيل أنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة''.

وفي ضوء إخلال إسرائيل بكل شروط العضوية في الأمم المتحدة ونكوثها بالتزاماتها باحترام الميثاق، وظهور حقيقتها كدولة معادية للسلام وليست محبة للسلام، يصبح من المشروع قانونيا التساؤل عن مدى العبء الذي ألقاه القرار آنف الذكر على كاهل المجتمع الدولي ومدى الوزر الذي أساءت فيه إسرائيل لمبادئ ومقاصد الميثاق.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم ربما للمرة الألف للنظر في بند ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين''.

وإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تغرق في تدنيسها لكل القوانين والأعراف الدولية والأخلاقية. والحلقة الجديدة من مسلسل الإرهاب الإسرائيلي المستمر هي قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي العربية المحتلة، وفقا للتعبير القانوني الدولي، يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بالبدء بحفريات تهدد أساسات المسجد الأقصى بكل ما يحمله هذا المسجد من رمزية وقدسية تخص كل الشعوب المسلمة والدين الإسلامي. وهذا الاستفزاز الإسرائيلي الجديد إنما يأتي استمرارا للنهج الإسرائيلي الدائم. فالاعتداء الإسرائيلي الجديد على الحرم القدسي لم يكن الأول، إذ سبق لإسرائيل أن حاولت إحراق المسجد في عام ١٩٦٩، ثم قامت بحفر نفق قرب الحرم القدسي في عام ١٩٩٦. ثم ارتكبت اعتداء جديدا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عندما قام رئيس المعارضة اليمينية الإسرائيلي آنذاك شارون بزيارة إلى باحة الحرم القدسي، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتعطيل عملية السلام.

وتظهر القراءة التاريخية الموثقة بدءا من عام ١٩٦٧ الخطوات الإسرائيلية المبرمجة لتغيير الخريطة الديمغرافية للقدس. وقد بدأت أولى هذه الخطوات في عام ١٩٦٨، أي بعد عام واحد من احتلال القدس، عندما استولت إسرائيل على مساحة ٣,٥ كيلومتر مربع في القدس وخططت لإعمال هذه المساحة ببناء الأحياء اليهودية فيها. وفي غضون سنوات قليلة، أقامت إسرائيل ما تسميه الحزام الأول في القدس. وعندما لم يحرك أحد ساكنا في مواجهة هذا الخرق الإسرائيلي للقانون الدولي، خطت إسرائيل الخطوة الثانية في عام ١٩٧٠ عندما صادرت مساحة ١٢ كيلومترا مربعا من الجزء الشمالي من مدينة القدس وأقامت بذلك ما تسميه الحزام الثاني. وفي الخطوة الثالثة في عام ١٩٨٠، أقامت إسرائيل ما تسميه بالحزام الثالث بعد مصادرة ٤,٤ كيلومتر مربع في الجزء الشمالي من القدس المحتلة. وهذه المصادرات التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة وبنود المواثيق الدولية ذات الصلة والتي توضح بأن البناء في أراضي محتلة أمر مخالف للقانون، أتاحت لإسرائيل الفرصة لبناء مستوطناتها. وتشير الأرقام إلى أن عدد الوحدات السكنية للفلسطينيين في القدس عام ١٩٦٧، أي قبل احتلال إسرائيل لها، كان ١٢ ألفا، وارتفع هذا العدد إلى ٣٨ ألف وحدة سكنية وأن خمسة عشر ألف وحدة سكنية منها مسجلة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية على أنها وحدات سكنية غير قانونية، يسكن فيها ٢٨٠ ألف فلسطيني. وفي المقابل، لم تكن توجد في عام ١٩٦٧، أي في نفس الوقت، أي وحدة استيطانية إسرائيلية في القدس المحتلة، فيما يتجاوز عددها اليوم ٠٠٠ ٥٩ وحدة استيطانية جميعها غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويسكنها ٠٠٠ ١٨٢ مستوطن إسرائيلي قادم من الشتات اليهودي في العالم للإقامة فوق أراضي الغير وفي ممتلكاتهم.

والخطوة التي تثير السخط والتي يقر المجتمع الدولي بعدم شرعيتها تتمثل في مشاريع إسرائيل الاستيطانية في القدس والتي ألخصها بالمشاريع التالية: أولا، الحي الاستيطاني قرب بلدة الولجة، حيث قامت قوات الاحتلال بمصادرة ألفي دونم من أراضي القرية الفلسطينية لبناء ٠٠٠ ٥ وحدة استيطانية؛ ثانيا، بناء ٦٠٠ ٤ وحدة استيطانية في "تلة الطيارة"؛ ثالثا، مشروع جبل أبو غنيم، ويقضي ببناء ٥٠٠ ١٧ وحدة سكنية؛ رابعا، المشروع الذي أعلن عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والقاضي ببناء ٠٠٠ ١ وحدة استيطانية في أبو غنيم، بالقدس.

وأجد نفسي مضطرا لسرد هذه الأحداث التاريخية لتذكير الضمير العالمي الذي تمثلونه هنا بأن إسرائيل تعرف مسبقا نتائج أعمالها الاستفزازية، غير مستغرب إصرارها على دفع الأمور باتجاه التصعيد في الوقت الذي بدأت تلوح في الأفق علائم الانفراج المنشود في الساحة الفلسطينية على إثر

الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الفلسطينية في مكة المكرمة بعد نجاح دمشق في جمع شملها، وفي نفس الوقت الذي رحب المجتمع الدولي برمته بإعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تعمل على تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحرية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد بذلت حكومة بلادي جهودا مضنية لجمع الفرقاء الفلسطينيين على طاولة المفاوضات ولتقريب وجهات النظر فيما بينهم لتفويت الفرصة على أعداء السلام العادل والشامل وسد الطريق أمام الذرائع الإسرائيلية التي ادعت غياب الشريك الفلسطيني. وبالمقابل، اندفعت الحكومة الإسرائيلية لارتكاب اعتداءها الجديد على المسجد الأقصى بهدف إفشال كل الجهود العربية والدولية الجارية لاستئناف العملية السلمية، وكذلك بهدف تقويض كل ما تم إنجازه من تقدم وإعادة عقارب ساعة العمل الدبلوماسي إلى الوراء؛ ناهيك عن أن العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى يشكل انتهاكا فاضحا لالتزامات إسرائيل إزاء تغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠).

وأما من الناحية السياسية، فإن الإجراء الإسرائيلي الأخير يشكل تهديدا جديا للمساعي الدولية المبذولة لإحياء العملية السلمية، ويرمي إلى إجهاض إمكانية التفاوض حول قضايا الحل النهائي، وأبرزها قضيتا القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٩. كل ذلك يجري في الوقت الذي تجتهد العواصم الكبرى والعقلاء والحكماء من السياسيين العرب والدوليين في إحياء عملية السلام وتقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع.

لقد أكدت بلادي دائما أن السلام العادل والشامل هو خيارها الاستراتيجي، والسلام الاستراتيجي بمنظور بلادي هو ذاك الذي يرتب التزاما حقيقيا على الطرفين، وهو عكس سلام الأمر الواقع الذي يقدم لإسرائيل كل شيء دون مقابل. السلام الاستراتيجي هو مسؤولية وقرار وليس مناورة واستهتار وتلاعب بالوقت، هو سلام يرتكز على قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وينبغي لإسرائيل أن تدرك أن السلام يتطلب انسحابها الناجز من الجولان المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب من بقية الأراضي العربية الفلسطينية واللبنانية المحتلة، بما في ذلك القدس. وبهذه المناسبة أؤكد على أن الحلول العادلة والمنصفة للصراع العربي – الإسرائيلي غير مستعصية إذا توفرت الإرادة الحقيقية لصنع السلام في الجانب الإسرائيلي، وهو أمر تحدثت عنه معظم وفود الدول الأعضاء في المجلس هذا اليوم.

وختاما، إن السلام مسؤولية قبل أي شيء آخر ويتطلب شجاعة أكثر من الحروب. ومن هذا الشعور تحديدا، شهد الصراع العربي – الإسرائيلي منذ بدايته وحتى الآن أكثر من ثلاثين مبادرة سلام عربية ودولية اصطدمت جميعها برفض إسرائيلي مدعوم باستخدام امتياز حق النقض أربعة وأربعين مرة من جانب دولة عظمى. وإلى أن تشعر الحكومات الإسرائيلية وحُماها بهذه المسؤولية ويمتلكوا هذه الشجاعة ويدركوا أن الترويج لمنطق القوة في العلاقات الدولية وخيار التمترس وراء القوة العسكرية لا يمكن أن يدوما، فإن المنطقة، منطقتنا، سيعوزها السلام والاستقرار وستزداد آلام شعوب المنطقة، وسيبقى السلم والأمن الدوليين معرضين للخطر، وسيصبح مبدأ الأرض مقابل السلام حبرا على ورق، وستظل العلاقات الدولية مشوبة بالتوتر الشديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد المراد (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، ونيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة العربية، يسرني أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعماله. كما نشكر سلفكم ممثل الاتحاد الروسي على إدارته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأعرب عن التقدير كذلك للتقرير الشامل الذي قدمه السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

بداية، وباسم المجموعة العربية، أعرب عن الأسف للحادث المأساوي الذي وقع هذا اليوم في لبنان، والذي أدى إلى قتل وجرح مدنيين أبرياء من راكبي حافلتين في منطقة بكفيا، وهو عمل إرهابي وإجرامي لا بد من إدانته.

يناقش مجلسكم الموقر اليوم بند ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين''، وهذه الحالة هي أهم وأبرز القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس منذ أكثر من خمسة عقود. وتمثل القضية الفلسطينية، كما تعلمون، لبّ وجوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة صحة الاقتناع الذي تكوَن لدى المجتمع الدولي بأن حل هذه القضية يمثل جوهر التسوية الشاملة والعادلة لهذا الصراع.

وفي هذا السياق، نشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة المكرمة بين الأطراف الفلسطينية، ونقدر جهود المملكة العربية السعودية الشقيقة وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، وأي جهود عربية أخرى، والتي أسفرت عن التوصل إلى هذا الاتفاق الهام. ونأمل أن يتم قريبا تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ عقود من أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة بسبب السياسات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

ومنذ المناقشة الأخيرة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط في الشهر الماضي، شهدت الأراضي المحتلة أعمال عنف وتصعيد خطيرة من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وأبرزها القيام بأعمال هدم وحفريات في محيط المسجد الأقصى الشريف، مما يشكل انتهاكا صارخا لحرمة المسجد، وتهديدا لبنيته الأساسية، وطمسا لمعالمه ورموزه الدينية. وفي الوقت الذي نعبّر عن إدانتنا واستنكارنا الشديدين لتلك الممارسات الإسرائيلية العدوانية على ثالث الحرمين وقبلة المسلمين الأولى، فإننا ندعو مجلس الأمن، كونه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتحمل مسؤولياته ويتدخل بشكل فوري لحمل إسرائيل على احترام قرارات الشرعية الدولية والتوقف عن هذه الممارسات التي تستهدف الهوية الدينية والحضارية للقدس الشريف وتشكل استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين.

إن هذه الممارسات تشكل أيضا انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن الستة عشر ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠). فقد شدد مجلس الأمن في عدة قرارات على أن جميع التدابير والترتيبات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والرامية إلى تغيير المركز القانوني لمدينة القدس المحتلة وبنيتها الديمغرافية هي تدابير وترتيبات لاغية وباطلة، علاوة على أنها تمثل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، إضافة إلى انتهاكها لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، التي تنص على عدم التعرض

أو ارتكاب أي أعمال عدوانية ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب.

إن استمرار إسرائيل بأعمال الهدم والحفر في محيط المسجد الأقصى، والتوغلات العسكرية والاعتداءات المتكررة على مناطق السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، والاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتشييد غير القانوني للجدار العازل، وبناء مستوطنات جديدة والتوسُّع في بناء المستوطنات القائمة، تشكل جميعها ممارسات غير قانونية وغير شرعية لانتهاكها الواضح والصريح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق التي اعتمدها المجلس في قرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). وهذه الممارسات علاوة على تبعاتها وعواقبها الوخيمة على أمن واستقرار المنطقة والعالم، فإنها تقوض الجهود الدولية التي تُبذل لإحياء عملية السلام التي تقودها المجموعة الرباعية.

والحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي – الإسرائيلي الذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره لن يتحقق إذا ما استمرت إسرائيل في اتخاذ تدابير أحادية الجانب بهدف فرض الأمر الواقع والتأثير على نتائج مفاوضات الحل النهائي. فالحل الدائم لا بد أن يُنهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام واستحقاقات خريطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، وبما يؤدي إلى استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

في الختام، وفي حال استمرار إسرائيل بأعمال الحفر غير الشرعية وغير القانونية في محيط المسجد الأقصى، فإن المجموعة العربية تحتفظ لنفسها بحق إثارة المسألة مجددا لحمل إسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٦٥ (١٩٨٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للمنسق الخاص، السيد دي سوتو، على الإحاطة الإعلامية المتميزة التي قدمها اليوم.

ويشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدا عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان للانضمام ألبانيا وصربيا، وعضو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، إلى جانب أوكرانيا ومولدوفا.

يواجه المجتمع الدولي العديد من التحديات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الجمود المستمر في عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن يكون أخطر تهديد للاستقرار والأمن في المنطقة، إن لم يكن على الصعيد العالمي. وبالتالي، يقع على عاتقنا جميعاً أن ننهض بعملية السلام وأن نكثف جهودنا في هذا المضمار. وفي المقام الأول، فإن على أطراف الصراع أن تبذل جهداً أكبر؛ ولكن نفس القدر من المسؤولية يقع على عاتق المجتمع الدولي. وعلى أعضاء العالم العربي، ولا سيما الأعضاء في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أن يزيدوا من مشاركتهم وأن يواصلوا هذه المشاركة.

ولقد أكد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا عزمه على أداء دور فعال في إطار نشاط المجموعة الرباعية المعزز. لذلك، اسمحوا لي أن أشدد على نية المجموعة الرباعية، كما ذكر في واشنطن في ٢ شباط/فبراير، على الاضطلاع بأعمال متابعة نشيطة للاجتماعات بين الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين ومواصلة الانخراط في هذا الوقت المتسم بزيادة الحوار. وأكدت المجموعة الرباعية أيضا التزامها بالاجتماع استنادا إلى تقويم متفق عليه وبرصد التطورات والإجراءات التي تتخذها الأطراف. وهكذا، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الاجتماعات المقبلة للمجموعة الرباعية، بما فيها الاجتماعات التي ستعقد مع الأطراف والشركاء الإقليميين الآخرين.

وفي صميم المسألة تكمن بالطبع الحاجة إلى قيام الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين بإطلاق عملية تهدف إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. لذا، يعلن الاتحاد الأوروبي عن دعمه التام للاجتماع المقبل بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس ووزيرة الخارجية رايس، المقرر عقده في غضون اليومين القادمين.

وندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني، ونرحب بالتمديد الأخير للآلية الدولية المؤقتة التي تتكفل، بتنسيق من مكتب الرئيس، بتقديم الإغاثة الأساسية لقطاع كبير من السكان الفلسطينيين، فهي تصل حاليا إلى ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ أسرة. ومرة أخرى، ندعو إسرائيل إلى التسليم الفوري لكل الضرائب والعوائد الجمركية الفلسطينية التي تحتجزها، ونشجع إسرائيل على أن تفعل ذلك من خلال الآلية الدولية المؤقتة.

علاوة على ذلك، تكتسي تقوية مؤسسات الحكم الفلسطينية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني أهمية حاسمة. وفي ذلك السياق، أود أن أذكّر بالأهمية الشديدة للتنفيذ التام لاتفاق التنقل والعبور وأن أحث على إعادة فتح معبر رفح وكل نقاط العبور الأخرى وعلى إبقائها مفتوحة. واسمحوا لي أن أؤكد أيضا، في هذه المرحلة، التزام الاتحاد الأوروبي المتواصل ببعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما في مكة يوم الخميس الماضي من التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وهنا، أود أن أحيي الرئيس عباس على جهوده الدائبة لبلوغ تلك الغاية. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع حكومة فلسطينية شرعية تعتمد منهاجا تنعكس فيه مبادئ المجموعة الرباعية.

واسمحوا لي أن أضيف أننا نقدر بإخلاص العمل الذي اضطلعت به حكومة المملكة العربية السعودية، لا سيما الجهود القيمة للملك عبد الله، لتيسير انعقاد ذلك الاجتماع. وأود أيضا أن أشيد بمبادرة حكومتي الأردن ومصر للتقريب بين الفصائل الفلسطينية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في الميدان، يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى الوقف الفوري وغير المشروط لكل أعمال العنف والإرهاب. ويدعو أيضا الأطراف إلى توطيد وقف إطلاق النار في غزة، وإلى تمديد رقعته ليشمل الضفة الغربية.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الهجوم الانتحاري الذي ارتكب في ٢٩ كانون الثاني/يناير في إيلات، حيث لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم وجرح كثيرون آخرون. وباسم الاتحاد الأوروبي أقدم تعازي الصادقة لأسر الضحايا ومواساتنا للجرحى. وتلك الهجمات تستهدف المدنيين الأبرياء بغرض حرف عملية السلام عن مسارها.

وفي هذا الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي القيادة الفلسطينية على القيام بكل ما في وسعها لمحاكمة الذين

يؤيدون الإرهاب. ومن الحيوي مواصلة التقدم الحقيقي المحرز في الأسابيع الأخيرة في البحث عن السلام، بوسائل منها على نحو خاص الجهود الشجاعة من جانب حكومة إسرائيل والرئيس الفلسطيني لبناء الثقة. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا الطرفين على القيام على نحو كامل بالخطوات التي نوقشت في جلسة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وعلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تقرر مسبقا مسائل ستحل عن طريق المفاوضات وعلى السعي إلى الوفاء بالتزاماتهما وفقا لتفاهم شرم الشيخ المؤرخ ٢٠٠٥.

وينتاب الاتحاد الأوروبي القلق العميق بسبب قيام الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بترخيص أنشطة استيطانية والبناء الجاري للحاجز على الأراضي الفلسطينية. هذه التطورات تناقض القانون الدولي وخارطة الطريق. وندعو إسرائيل إلى الكف عن أي إجراء يهدد القدرة على تحقيق الحل المتفق عليه القائم على إنشاء دولتين. والأنشطة الاستيطانية في القدس وحولها وأيضا في غور الأردن من دواعي قلقنا على نحو خاص. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل ١٩٦٧ سوى التغييرات التي يوافق عليها الطرفان.

وإذ يراعي الاتحاد الأوروبي ذلك كله، يتطلع قدما إلى اجتماع المجموعة الرباعية على مستوى كبار المسؤولين المقرر عقده في برلين بعد أسبوع على وجه الدقة من الآن، لإجراء مزيد من مناقشة الطريق قدما.

وفيما يتعلق بلبنان يرحب الاتحاد الأوروبي بنجاح المؤتمر الدولي دعما للبنان، وهو المؤتمر الذي عقد في باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبالتعهد بالتبرع بما يزيد عن ٧,٦ مليار دولار مساعدة للبنان أرسل المجتمع الدولي رسالة دعم قوية إلى شعب لبنان وإلى حكومته المشروعة والمنتخبة ديمقراطيا.

لقد ساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بما يزيد عن ٤٠ في المائة من إجمالي المعونة المتعهد بها في مؤتمر باريس. وهذه المساهمات يقصد بها أن توفر للبنان الموارد التي يحتاجها للتصدي لتحديي التعمير وتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده لبرنامج الإصلاح الذي اعتمدته الحكومة اللبنانية في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وخصوصا العنصر الاجتماعي وأيضا للالتزام من حيث المبدأ بالتوقيع على اتفاق ما بعد الصراع مع صندوق النقد الدولي. واعتماد خطة عمل الاتحاد الأوروبي – لبنان فيما يتعلق بسياسة الجوار الأوروبي سيمكِّن من زيادة تعميق التعاون القائم في إطار اتفاق الانتساب وعملية برشلونة.

هذا، ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الهجمات التي استهدفت حافلتي ركاب في لبنان فراحت ضحيتها اليوم أرواح عديدة وخلفت جرحى كثيرين. إننا مرة أخرى، نتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا وأمنياتنا الطيبة للجرحى. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه إزاء تجدد الصدامات العنيفة الأسبوع الماضي في لبنان، مما أدى إلى وفاة عدة أشخاص وجرح كثيرين. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على الكف عن جميع أعمال العنف وبذل كل جهد ممكن لمنع حدوث تصعيد في الحالة. ولا ينبغي السعي إلى إيجاد حل للمأزق السياسي الراهن إلا من خلال الحوار ومع الاحترام الكامل للمؤسسات الديمقراطية في البلد. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة على الدخول في هذا الحوار ويكرر الإعراب عن تقديره لكل جهود الوساطة الدولية، ولا سيما جهود الأمين العام لجامعة الدول العربية، لتسير التوصل إلى اتفاق فيما بين اللبنانيين.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه بسيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله. ويجدد دعوته إلى التنفيذ الكامل والسريع للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٦٤ (٢٠٠٦) وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة ويذكِّر جميع الأطراف في المنطقة بالتزاماتها بموجب تلك القرارات. ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا دعوته إلى سورية وغيرها من بلدان المنطقة إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبنان. ويجب عليها بدلا من ذلك المشاركة النشطة في تحقيق الاستقرار في لبنان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال يوجد عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ تماما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.